

المرصد البحريني

عدد خاص بمناسبة صدور تقرير (بسيوني)

B H R M

Bahrain Human Rights Monitor

مرصد البحرين لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بحقوق الإنسان في البحرين

أكتوبر/نوفمبر/ديسمبر 2011

العدد (الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون)

حتى لا تتيه البوصلة

اقرأ

٢ الملك ومستقبل بحرين

ما بعد تقرير بسيوني

٤ وفق توصيات التقرير:

نحو إعلام بحريني رشيد

٦ إعادة هيكلة (المؤسسة

الوطنية لحقوق الإنسان)

٨ البحرين: ضرورة العبور

نحو (الثقة السياسية)

١٢ كيف نتعامل مع

توصيات تقرير بسيوني؟

١٩ هدم المنشآت الدينية

خطأ تم تداركه

٢٠ ردود الفعل الدولية

على تقرير بسيوني

٢٤ المنظمات الحقوقية الدولية

وتوصيات بسيوني

٢٥ المجتمع المدني البحريني

والموقف من تقرير بسيوني

٢٨ تنفيذ التوصيات مخرج

من الإنسداد السياسي

رسم الملك في خطابه يوم ٢٣/١١/٢٠١١ الإتجاه العام للدولة في مرحلة ما بعد تقرير بسيوني، والذي يشمل قطيعة مع ماضي الأخطاء والانتهاكات؛ وضرورة محاسبة المخطئين؛ وتعويض الضحايا؛ وصولاً الى الحوار والمصالحة الوطنية واستقرار سياسي دائم. هذا الموقف هو ما يجب أن تتوجه لتحقيقه وإنجاحه جهود كل القوى المجتمعية والسياسية والحكومية، باعتباره المخرج الصحيح للوضع السياسي والأمني وحالة التفكك الإجتماعي.

من غير الصحيح التمرس وراء المصالح الفئوية والحزبية للتملص من المسؤولية إزاء إنجاح تنفيذ توصيات التقرير، أيأ كانت الحجج أو الإشكالات المطروحة فيما يتعلق بتوصيات تقرير بسيوني. نعلم أن هناك تحديات تقف أمام التطبيق، ولكن آمال البحرينيين كبيرة بأن تنفذ في أسرع وقت اعتماداً على الإرادة السياسية الصلبة التي تقف خلف تطبيقه، والتي عبر عنها الملك في خطابه آنف الذكر. إن إفسال المساعي الحثيثة لإصلاح الوضع الحقوقي ومن ثم السياسي في البحرين، عمل لا يتسم بالحكمة، لأنه يطيل من عمر الأزمة من جهة، ولن يزيد في الرصيد السياسي لأي طرف، من جهة ثانية.

على صعيد آخر، وكما فتح تقرير بسيوني الباب أمام اللابعين المحليين، فإنه يعتبر مدخلاً لتنظيم العلاقة بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. ليس من المقبول أن تركز الجهات الحكومية جهودها في الطعن بتلك المنظمات، وتتعاطى معها بالسلبية أو الغموض وعدم الشفافية؛ كما ليس من المقبول أيضاً أن يكون عمل المنظمات الدولية مجرد التنديد والإستنكار للإنتهاكات، دون التمعن في الفرص الحقيقية لتطوير أوضاع حقوق الإنسان.

هناك بوادر واضحة بأن انهيار الثقة بين الحكومة والمنظمات الحقوقية، خلال الأشهر الماضية بالخصوص، قد شارف على الإنتهاء، من خلال مراجعة حكومية لطبيعة العلاقات معها، والتي نأمل أن تؤدي الى إصلاح الخطاب الحقوقي الرسمي، وأخذ انتقادات ورسائل تلك المنظمات الحقوقية على محمل من الجد وحسن النية. في الأونة الأخيرة، دعت حكومة البحرين المنظمات الدولية للتعاون معها، وإقامة المشاريع المشتركة، وحضور الفعاليات الحقوقية وغيرها؛ ونأمل في المقابل أن تلاحظ هذه الرغبة المنظمات الدولية، وأن تغتنم الفرص القائمة في البحرين، والنية في الإصلاحات، بحيث توسع من إطار تفكيرها لتأسيس عمل حقوقي تعاوني يفيد البحرين استراتيجياً، ويمنعها من الإنزلاق مرة أخرى في أحضان التوتر الإجتماعي والسياسي، وتجاوزات حقوق الإنسان.

أمامنا تقرير بسيوني، ونوايا رسمية نعتقد أنها صادقة في إصلاح الأوضاع، فلتبن على ذلك علاقة صحية سليمة بين الحكومة البحرينية والمنظمات الحقوقية الدولية، وليكن التعاون ابتداءً في مجال تطبيق توصيات تقرير بسيوني، بما يحمل من ملفات عديدة، نعتقد أن البحرين كدولة ومجتمع ومنظمات أهلية بحاجة الى خبرات تلك المنظمات بشأنها. بمقدار ما هي البحرين بحاجة الى النقد والمراقبة، فإنها أكثر حاجة اليوم الى البناء التأسيسي السليم لوضع حقوقي مستقبلي أفضل.

الملك يرسم ملامح مستقبل البحرين لها بعد تقرير بيسيوني

قبل أن يصدر تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، طرحت عشرات التساؤلات والإستفهامات بين المهتمين بالشأن البحريني السياسي والحقوقى. بعض تلك التساؤلات لها علاقة بالتقرير وتوصياته بل وبعمل اللجنة في الأساس، ومدى حياديتها وكيف ستنفذ توصياتها، ومدى جدية السلطة التنفيذية في الإستجابة لمتطلبات الوضع. كثير من الأسئلة أجاب عنها تقرير اللجنة، فقد أكد حياديتها ونزاهتها وشجاعتها واهتمامها المخلص بإخراج البحرين من عنق الزجاجة. لكن الأسئلة المتعلقة بكيفية تعاطي الحكومة مع التقرير وتوصياته بقيت مثار شك، لكن الملك وفي أول رد فعل علني على التقرير، وبعد أن سمع من د. بيسيوني حيثياته واستنتاجاته، أجاب على عدد من التساؤلات وبدد معظم المخاوف والهواجس بشكل لا لبس فيه.

الملك وجه حديثه لأعضاء لجنة التحقيق وتساءل: (كيف سنتعامل مع تقريركم هذا لنحقق منه الفائدة القصوى؟). وهذه إجابات الملك بنصوصها.

١/ القطيعة مع ماضي الإنتهاكات: (إننا عاقدون العزم، على ضمان عدم تكرار الأحداث المؤلمة التي مرّ بها وطننا العزيز، بل سنتعلم منها الدروس والعبر، بما يعيننا ويحفزنا للتغيير والتطوير الإيجابي).

٢/ وضع قوانين وتشريعات جديدة وإصلاح أخرى: (يتوجب علينا إصلاح قوانيننا لتتماشى مع المعايير الدولية، تلك التي تلتزم بها مملكة البحرين حسب الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها. وحتى قبل استلامنا لتقريركم، فقد بادرننا بتقديم مقترحات لتعديل قوانيننا لتوفير حماية أكبر للحق الأصيل في حرية التعبير، وتوسيع مفهوم التعذيب لضمان تغطية قوانيننا الجنائية لجميع أنواع سوء المعاملة حتى تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما نظرنا في مسائل الخطوات والإجراءات القانونية في المحاكمات الجنائية، وبالأخص في قضية الكادر الطبي التي يتم إعادة النظر فيها في المحاكم العادية. ونظرنا ولازلنا ننظر في موضوع المفصولين من أعمالهم ومن المؤسسات التعليمية. إضافة لكل ذلك فإنه سيتمكن أي متضرر من الاستفادة، من بين عدة أمور، من صندوق تعويض المتضررين الذي صدر قانون بإنشائه مؤخراً).

تعي الفائدة من النقد الموضوعي الهادف والبناء). فالغرض هو إصلاح الأخطاء، وإن أدى ذلك الى تحميل الحكومة معظم المسؤولية، وعليها أن تتقبل نتائج التحقيق. وشرح الملك ذلك بضرب مثال: (في أوروبا نرى بلداناً رئيسية اعتادت حكوماتها على التعرض للانتقاد من مؤسسات خارجية أسهمت هي نفسها في إنشائها. فمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية تعاقب دول أوروبية حين تنتهك حقوق الإنسان، والعديد من الدول الأوروبية الكبرى، وبالرغم من تاريخها العريق في مجال حقوق الإنسان، أدينت بالفعل في قضايا متعلقة بالحرمان من العدالة، وقضايا سوء معاملة بل وتعذيب المحتجزين. ولكن تلك الدول لا تشجب ولا تستنكر المحكمة الأوروبية. ولا تحتج أو تقاطع القضاة الذين انتقدوها. بل العكس، فقد أبدت امتنانها للمحكمة على تبيان السبل التي تمكنهم من الإصلاح والتطوير إن أرادوا الانسجام والتوافق مع القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية السامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع الدولي لم يعتبر تلك الحكومات ظالمة مستبدة. فالخلاصة هنا أنهم ينتهجون الحكمة، ويقدررون النتائج التي سيجنونها من التحقيق المحايد).

ملخص القول بأن البحرين كحكومة تقبل بالتقرير ونتائج توصياته، وستعمل على تنفيذه، ولا تعتبر ذلك معيباً لها، فالمعيب هو عدم الإعتراف بالخطأ والإستمرار فيه، والتنكب عن نهج الإصلاح.

تناول الملك في كلمته يوم ٢٣/١١/٢٠١١ (وهو يوم إطلاق التقرير) وفي محفل عام، وأمام أعضاء اللجنة، وحشد من الحقوقيين الدوليين والمحليين وممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية، كما الإعلاميين المحليين والدوليين، وكل طاقم الحكومة بمن فيهم رئيس الوزراء وولي العهد، وأعضاء في البرلمان ومجلس الشورى، وممثلين عن الأمم المتحدة.. تناول الملك فيها القضايا الحساسة، وأجاب عنها بشكل مباشر.

الملك وصف التقرير بأنه يغطي مسائل خلافية، استطاع حسمها، وقال أن شعب البحرين باستفادته من مرئيات وتوصيات اللجنة (سيجعل من هذا اليوم يوماً تاريخياً في حياة الوطن)، ووصف يوم إطلاق التقرير بأنه (يوم الصفحة الجديدة في تاريخنا). بمعنى آخر، لا يمكن أن يمثل التقرير فاصلة تاريخية بين مرحلتين إلا بإحداث تغيير حقيقي مبني على توصيات التقرير.

كيف ستتعامل حكومة

البحرين مع التقرير؟

هذا هو السؤال المفصلي، أجاب عنه الملك ابتداءً بالتأكيد على أن سبب تشكيل لجنة من الخبراء من خارج البلاد للنظر في مجريات أحداث فبراير وما تلاها من تداعيات هو (أن أية حكومة لديها الرغبة الصادقة في الإصلاح والتقدم، يجب أن

٣/ محاسبة منتهكي القانون ومرتكبي التجاوزات: يوضح الملك ذلك بقوله: (إننا لن نتسامح ولن نتساهل مع سوء معاملة الموقوفين والسجناء، فإنه يؤسفنا ويؤلمنا معرفة أن ذلك قد حدث بالفعل للبعض حسب ما ورد في تقريركم؛ مؤكداً بأننا لن نضع أي عذر يقوم على خصوصية وطنية تستثنينا عن الغير). وأضاف: (لن يفوتنا أي وقت لا نستفيد فيه مما قدمتموه من توصيات. ونؤكد لكم بأن تقريركم هذا يمنح بلادنا فرصة تاريخية للتعامل مع أهم المسائل وأشدها إلحاحاً. فالمسؤولون الذين لم يقوموا بواجبهم سيكونون عرضة للمحاسبة والاستبدال). وتابع: (يجب أن

في المشاركة في العمل الجماعي الدولي بتوفير كافة التسهيلات للمنظمات الدولية). ولاحظ الملك أن تعاون البحرين مع المنظمات الدولية لا يقتصر على الشؤون الدولية وإنما أيضاً فيما يتعلق بالشأن الداخلي البحريني؛ يقول: (هذا التعاون في المجال الدولي لا يستبعد المجال الداخلي في مملكة البحرين، فمذ يومين أعلننا إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بما يجعلها كجهاز مستقل لها نظامها الأساسي الخاص بها وتعمل حسب مبادئ باريس، التي تجسد المعايير الدولية لحقوق الإنسان المعنية بعمل المؤسسات الوطنية).

في إعادة اللحمة الوطنية ضمن مجتمع متسامح). وأكد الملك حق المواطنين في المطالبة بالإصلاح التوافقي الذي يتناقض مع الدعوة إلى الانقلاب على النظام السياسي: (إننا نتعاطف مع جميع من طالب، وبكل أمانة وسلم، بالإصلاح ضمن مجتمع تعددي تحترم فيه حقوق الجميع. وليس مع الذين يحاولون فرض نظام شمولي).

٦/ الشروع على وجه السرعة بدراسة التقرير وتشكيل لجان لتطبيقه: يقول الملك مخاطباً أعضاء لجنة التحقيق: (إن تقريركم مسهب ومفصل. ويتوجب علينا أن ندرسه بكل عناية يستحقها. وكخطوة أولى سنأمر في الحال بتشكيل فريق عمل من أعضاء حكومتنا لدراسة توصياتكم ونتائج تحقيقكم بكل عناية وتبصر. وسيقوم هذا الفريق بتقديم، وبصورة عاجلة، استجابات جادة لتوصياتكم). ثم عاد الملك وكرر الأمر فقال: (فيما يتعلق برود حكومتنا على النتائج والتوصيات الواردة في تقريركم، فإننا نكرر بأن هذه مواضيع أساسية يتوجب التعامل معها بعجل وبدون أي تأخير).

استنتاجات:

- هناك التزام رسمي واضح ومن قمة هرم الدولة (الملك) بتنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وأن يكون ذلك على وجه السرعة.
- ان التقرير، ومن وجهة النظر الرسمية والحقوقية، يمثل في حال تطبيقه انعطافاً كبيرة في المسيرة الحقوقية والسياسية في البحرين.
- إن تطبيق توصيات التقرير يتطلب إرادة سياسية عليا ضاغطة ومستمرة بحيث تتغلب على المعوقات التي تقف في طريق التطبيق.
- إن البحرين بحاجة في إنجاح تطبيق التوصيات إلى كل مساعدة ممكنة من القوى السياسية والمجتمعية في الداخل، وكذلك من المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية الدولية في الخارج.



د. بسيوني يسلم ملك البحرين تقرير عمل لجنة تقصي الحقائق

٥/ المضي في الإصلاحات السياسية لتحقيق التوافق الوطني: يقول الملك: (فوق ذلك كله سنضع وننفذ الإصلاحات التي سترضي كافة أطراف مجتمعنا. وهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق التوافق الوطني ومعالجة الشروخ التي أصابت مجتمعنا)، وأضاف مخاطباً القوى السياسية والمجتمعية: (بعد أن أكدنا التزامنا بضمن أمن وسلامة الوطن والمواطنين، والتزامنا بالإصلاح ومعالجة الأخطاء بكل شفافية، فإننا نهيب بالجميع أن يراجعوا أنفسهم، وأن يعالجوا أخطاءهم، وأن يقوموا بدورهم الوطني المطلوب

نثبت بأن مسؤولينا مساءلون أمام قانون ومحكمة عليا، بما يؤكد بأننا أمة تحترم مبادئ حقوق الإنسان).

٤/ إشراك المنظمات الدولية والتعاون معها والإستفادة من خبراتها في تنفيذ توصيات تقرير اللجنة: (لضمان عدم العودة إلى الممارسات المرفوضة بعد انتهاء عمل لجنّتك الموقرة، فقد قررنا إشراك المنظمات الدولية المختصة والأشخاص البارزين لمساندة أجهزتنا الأمنية ومسؤوليها لتحسين إجراءاتهم). وأضاف: (إن مملكة البحرين تتحمل مسؤولياتها الدولية بكل أمانة بل وتبادر

على خلفية تقرير بسيوني:

نحو إعلام رشيد والمزيد من حرية التعبير

الإعلام في البحرين، وبشتى أشكاله الرسمي والأهلي والمعارض كان (ضحية) في الأحداث التي جرت منذ فبراير الماضي؛ كما كان (جلاداً) حين لعب دوراً في تأجيج الفتنة الطائفية وساهم في تضيق حرية التعبير، وانتهاك حقوق الصحفيين. لقد تعرّضت حرية التعبير للإنتقاص والرقابة المشددة خلال الأشهر الماضية؛ وبسبب الإستقطاب السياسي والطائفي الحاد، تغلّبت نوازع الكراهية والتحريض والتشهير على لغة العقل والمنطق، وقد تعرض عدد من الصحفيين المحليين والأجانب للمضايقات والتهديدات والإعتقال والطرده من العمل والمعاملة المسيئة وغير ذلك، مما أفاض به تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق.

فواز بن محمد آل خليفة، قال بأنه لم يتم منع المعارضين من الظهور في التلفزيون الحكومي، وأنه تمت دعوة أكثر من ٣٠٠ شخصية شيعية من المعارضة والعاملين بالحكومة ونشطاء منظمات المجتمع المدني، للظهور في التلفزيون ولكن الجميع تهرب من ذلك إما بالرفض المباشر أو بادعاء المرض (العربية نت، ٢٥/١١/٢٠١١).

أما تقرير بسيوني (فقرة ١٦٤٠) فيقول بأن: (وسائل الإعلام البحرينية كانت منحازة الى حكومة البحرين. فست من الصحف اليومية السبع تعدّ صحفاً موالية للحكومة؛ كما تسيطر الدولة على خدمة البث الإعلامي. فاستمرار التقاعس في إعطاء جماعة المعارضة مجالاً كافياً في وسائل الإعلام الوطنية ينذر بمزيد من مخاطر الإنقسام السياسي والطائفي في البحرين. وعدم السماح باستخدام وسائل الإعلام الرئيسية في البلاد يخلق شيئاً من الإحباط داخل جماعات المعارضة، ويسفر عن لجوء هذه الجماعات الى وسائل الإعلام الأخرى، مثل وسائل الإعلام الاجتماعية. وقد يكون لهذا الأمر أثر مزعزع للإستقرار، حيث أن وسائل الإعلام الاجتماعية تفتقر الى كل من الدقّة والمساءلة، حتى في الحالات القصوى حينما تنشر خطاباً مفعماً بالكراهية أو تحريضاً على العنف). وأوصى التقرير (الفقرة ١٦٤١) الحكومة بأن (تتبنّى نهجاً أكثر مرونة في ممارستها

أن تفرط في جمهورها وشعبها بحيث لا يؤثر فيه لا إعلامها ولا خطابها السياسي؛ ومن المسؤول عن ذلك؟

النفور من الإعلام الرسمي كان نتيجة، وليس سبباً، لأخطاء عديدة وقع فيها الإعلام، وتخلّى فيها عن خطابه الوطني الجامع لكل الشرائح، وفشله في التعبير عن هموم ومصالح كل فئات المجتمع. ما جعله أشبه ما يكون بإعلام فنّوي، شأنه شأن إعلام المعارضة أيضاً. والإعلام الفنّوي هو إعلام تأطيري نمطي لا يستمع اليه إلا المحازبون، ولا يصدّقه إلا جمهوره الخاص. وإذا كان هذا غير مقبول من الإعلام المعارض، فإنه مرفوض تماماً أن يحسب على إعلام دولة تحترم مواطنيها، وترعى مشاكلهم، وتعبر عن همومهم.

حين يفشل الإعلام الرسمي في هذا، فمن البديهي أن يبحث قسم من المجتمع عن إعلام آخر، سواء كان إعلام معارضة، أو إعلاماً خارجياً، يعتقد أنه أكثر مصداقية من الإعلام الرسمي، وأكثر اهتماماً في التعبير عنه.

بعض الآراء تقول بأن الإعلام الرسمي، خاصة التلفزيون، حاول مراراً استقطاب الصوت الأخر (المعارض) في بداية الأحداث، ولكن المعارضة رفضت المشاركة، ما أخلّ بالتوازن في عرض وجهات النظر، والتعبير عن الهموم الوطنية من زوايا مختلفة.

لكن رئيس هيئة شؤون الإعلام الشيخ

التجربة البحرينية في مجال حرية التعبير قبيل أحداث فبراير لم تكن سيئة البتة، وإن كانت تشوبها النواقص وبعض التجاوزات. وكان الجميع ينتظر قانوناً جديداً للإعلام يجري التوافق عليه بين الحكومة والبرلمان بحيث يزيد من هامش حرية التعبير، ويوسع على الشباب الذين تستهويهم مواقع التواصل الاجتماعي. لكن الأحداث الأخيرة جاءت وكأنها قد أفسّلت التجربة قبل أن تنضج.

لا شك أن البحرين بحاجة الى التراجع عن كل الخطوات المقيّدة لحرية التعبير؛ ولا شك أنها بحاجة أكثر الى قانون جديد ومتطور للإعلام، والى أفق واسع ينظر الى مستقبل الحريات العامة في البحرين بما يتوافق مع الظرف السائد لما بعد تقرير بسيوني، ولما تراه البحرين لمستقبل أجيالها القادمة.

لدينا اليوم، وبدون موارد، إعلامان: إعلام رسمي، وإعلام معارض، ولكل جمهوره ومجازبوه. كلا الإعلامين بصفتهم الحالية، يعكسان انشقاق المجتمع السياسي والطائفي. لقد تقلّصت مساحة تأثير الإعلام الرسمي بصورة واضحة بعد الأحداث، ذلك أن قسماً غير قليل من الجمهور لم يعد يثق فيه، ولا يستمع اليه. هنا يأتي التساؤل: ما فائدة إعلام بخطاب أحادي لا يستمع اليه ويهتم به إلا قسم من الجمهور؟ كيف يمكن لدولة أن تقبل لنفسها

للرقابة؛ وأن تسمح للمعارضة بمجال أوسع في البث التلفزيوني والإذاعي ووسائل الإعلام المطبوعة).

الإعلام الرسمي يفترض أن يمثل الوطن بمختلف أطيافه، وبمختلف مشاربه وتوجهاته، ويعكس تنوعه الثقافي والسياسي والطائفي والمذهبي. وإذا ما انحاز الى رأي واحد، أو منع طرفاً، فإن هذا الإعلام، لا يستطيع من الناحية العملية، تغييب الآراء الأخرى. وما يجله البعض هو أننا في زمن لم يعد فيه ممكناً احتكار وسائل الإعلام، ولا صار مقبولاً أو ممكناً أن تختفي فيه وجهات النظر الأخرى. من



لا يعرض سوى وجهة نظر واحدة، يعاقب نفسه، بحيث لا يجد من يستمع إليه إلا مؤيدو وجهة النظر تلك، وبذا يتحول الى الفتوية السياسية أو الطائفية أو الحزبية، ويخرج عن إطار تمثيل الوطن وشرائحه المختلفين أساساً في الخلفية الثقافية والمواقف السياسية.

بظننا فإن الإعلام الرسمي كان ضحية لأخطائه هو. والصحف التي طردت صحافيين أكفاء لأسباب سياسية تعسفاً، خسرت هي الأخرى قراءها، كما خسرت تأثيرها في أصحاب الاتجاهات السياسية الأخرى (المعارضة مثلاً). وفوق هذا، خسر الوطن كفاءات وطاقات، وجدت لها طريقاً

للعمل في وسائل اعلام دولية أخرى، وخسر الوطن ثانية بسبب تعميق الإنشقاق المجتمعي والسياسي. فإذا تم تحويل الإعلام الرسمي وحتى الأهلي الى إعلام خاص أو فنوي، قام الآخرون بتأسيس إعلام فنوي وخاص مقابله.

ترى ما لفائدة من منع شخص أو فئة من التعبير عن رأياه في الداخل الوطني وعبر القنوات الرسمية أو شبه الرسمية؛ في حين أن بإمكانها تأسيس صحيفة يومية أو فضائية في الخارج تخاطب من خلالها أنصارها؟ ترى ما هي الحكمة في تضيق حرية التعبير، في حين أن فضاء مواقع التواصل الإجتماعي قادر على أن يلعب دوراً بديلاً وكفاءة عالية؟

ما نريد تأكيده هنا، هو أن البحرين بحاجة الى فسحة كبيرة من حرية التعبير، بحيث يجتمع أبنائها جميعاً وعلى أرضها للتعبير عن مختلف آرائهم، وفق قانون عصري، نستطيع من خلاله لم شتات مجتمعنا، وجمعه على أهداف

وطنية عليا، بعيداً عن الإعلام الفتوي الذي لا يزيد المجتمع إلا تفككاً، ولا يحقق لأحد أية فائدة بعينها. فالموالات والمعارضة تضرراً معاً من التجربة الإعلامية في الشهور الماضية، ولا يوجد من رابع سوى الطائفية والتشردم.

وما نامله هنا هو: تصحيح الأوضاع السابقة، بإعادة الصحفيين المفصولين من أعمالهم؛ وفتح المجال لكل الآراء أن تعبر عن نفسها في الهواء الطلق، ذلك أن مقتل الخطاب الفتوي إنما يكمن في عرضه ونشره وتعرضه لضوء الشمس، لا حرمانه أو كتمانها، لأنه حينها يكتسب أهمية تفوق حجمه، فلا يتعرض للنقد أو المساءلة او

الترشيد.

أيضاً، وكما اقترحت لجنة تقصي الحقائق (الفقرة ١٧٢٢/ح) فإنه يجب (إلغاء أو تخفيف كل الأحكام الصادرة بالإدانة على الأشخاص المتهمين بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي والتي لا تتضمن تحريضاً على العنف، وإسقاط التهم التي لم يتم البت فيها ضدهم). كذلك يجب إسقاط التهم عن كل أولئك الذين اعتقلوا أو تمت ادانتهم بسبب ممارستهم لحرية التعبير وحق ابداء الرأي والتجمع وتشكيل جمعيات (حسب الفقرة ١٧٢٣/ل).

كذلك ورد في الفقرة (١٧٢٤) من تقرير بسيوني، توصية تتعلق بالتحريض الإعلامي، من بينها تخفيف الرقابة على وسائل الإعلام، والسماح للمعارضة باستخدام أكبر للبث التلفزيوني والإذاعي والإعلامي المقروء. ووضع معايير مهنية للإعلام تضمن تجنب إثارة الكراهية والعنف وعدم التسامح.

الملك أدرك هذه الإشكالية والقيود القانونية التي تكتنف حرية التعبير، وقد أشار في كلمته أمام لجنة تقصي الحقائق (٢٠١١/١١/٢٣) الى ذلك بالقول: (بادرنا بتقديم مقترحات لتعديل قوانيننا لتوفير حماية أكبر للحق الأصلي في حرية التعبير)، وهي تشمل تعديل بعض فقرات قانون العقوبات التي كانت تجرم بعض ممارسات حرية التعبير.

قبل أزمة فبراير، كان ينظر الى البحرين كواحة حريات تموج بالآراء المختلفة، وتتشابك فيها الأصوات الوطنية، وتتوسع فيها مجالات حرية التعبير. نحن اليوم بحاجة الى استكمال تلك التجربة والزيادة عليها، وطي صفحة الشهور الماضية التي أصبح فيها الإعلام (ضحيةً وجالداً) في نفس الوقت، وأصبح فيها المواطن أسير توجيه إعلامي أحادي، سواء جاء من المعارضة أو من السلطة. شعب البحرين يستحق حرية تعبير أكبر، ويستحق إعلاماً وطنياً مخلصاً، بعيداً عن الإستقطاب الفتوي أو السياسي.

مرحلة ما بعد تقرير (بسيوني)

إعادة هيكلة (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان)

علينا ابتداءً أن نقرّر حقيقتين متعلقتين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، قبل الحديث عن دور مفترض لها في المستقبل، وما يمكن أن تقوم به في خدمة البحرين حقوقياً.

الأولى - أن المؤسسة الوطنية بوضعها الحالي، عاجزة عن القيام بدورها لتحقيق الأهداف التي أوضّحها الأمر الملكي الصادر بتأسيسها رقم ٤٦ في ١٠/١١/٢٠٠٩. العجز يعود في مجمله الى (قصور) وليس الى (تقصير) بالضرورة. فطبيعة تشكيل المؤسسة المؤسسة، وخلفية أعضائها المختارين، والتحديات السياسية الصاخبة التي رافقت التأسيس وحتى الآن، لم تترك لها مجالاً لبناء ذاتها والقيام بدور واضح وفعال، خاصة مع استقالة عدد من أعضائها.

الثانية - وبناء على هذا

العجز الإداري والقيادي وغياب الحوافز، والذي هو في معظمه خارج قدرة المؤسسة وإرادة أعضائها، لم يكن أداؤها مرضياً على المستوى الشعبي والرسمي والحقوقى. السؤال ما هو المطلوب فعلة لكي تكون للبحرين - كدولة - مؤسسة وطنية حقيقية، بعيدة عن ضغوطات السلطة التنفيذية، وإغواء الشارع المنقسم على ذاته سياسياً وطائفيًا، وأيضاً بحيث تعمل وفق مبادئ باريس بكل الحيادية والصرامة والمهنية في التعاطي مع الشأن الحقوقي؟ الجواب مختصراً يمكن أن يكون هكذا: إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية؛ أي

إحداث تغيير جذري في إدارتها وأعضائها ومسؤولياتها وصلحياتها، بحيث تكون قادرة على الفعل والعهاء. وهذا لا يكون إلا بإعادة النظر في التالي:



١ / استقلالية المؤسسة الوطنية

إذا كانت البحرين تريد بناء مؤسسة حقوقية لها اعتبارها ومكانتها ومصداقيتها ودورها الفاعل، فالمطلوب تصحيح النظرة تجاهها ابتداءً. لا يمكن أن تخدم مؤسسة وطنية حقوقية البحرين إن كانت النظرة اليها - سواء من قبل السلطة التنفيذية أو غيرها - مجرد تابع وملحق للجهاز الحكومي، ويتعامل معها على هذا الأساس، ويشعر أعضاؤها بأنهم فاقد

القدرة على الفعل والمبادرة فيترددون في اتخاذ الموقف الصحيح في معالجة القضايا وقت الأزمات. هكذا مؤسسة أو أعضاء لن يفيدوا البحرين ومستقبلها بشيء.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ليست جهازاً حكومياً وإن أنشأتها الحكومة، فقط استقلالها هو الذي يميزها عن الأجهزة الحكومية. بقدر استقلال المؤسسة حقيقة وواقعاً، بقدر ما يمكن الاستفادة منها والتعويل عليها في تطوير واقع حقوق الإنسان، وفي تطوير التجربة وبناء الكفاءات البحرينية الحقوقية في إطارها. أما إذا كان هناك أحد ما يفكر في إلحاق المؤسسة بحيث تتناغم في عملها مع السلطة التنفيذية، فإنه يحكم عليها بالفشل ابتداءً، وبالتالي من الأفضل أن لا تشكل هكذا مؤسسة لا تفيد في المحصلة النهائية لا الحكومة ولا المجتمع، ولا قضية حقوق الإنسان البحريني.

المؤسسة الوطنية القوية ذات المصداقية هي التي تفيد البحرين وتطورها السياسي والحقوقى وليس العكس. أي أن المؤسسة الوطنية الفعّالة هي تلك التي تتحرر من القيود الحكومية ومن الأحزاب السياسية ومن جميع الهيئات والكيانات التي تحاول التأثير على عملها ونشاطها.

٢ / الهيكلية الإدارية

والتنفيذية وفق مبادئ باريس

الواضح من بيان مجلس الوزراء الصادر في ٢٢/١١/٢٠١١، فإن الحكومة تتجه لإعادة تشكيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، فغرض قرار مجلس الوزراء من خلال تقديم مشروع قانون بشأن المؤسسة الى البرلمان، هو حسب

أعضاء برلمان ومسؤولين في الحكومة ضمن عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ولكن بصفة مراقبين ومستشارين.

٣/ الوساعة وتنفيذ

الوهّات الوكّلة

في الإطار العام، هناك ثلاثة أنشطة يمكن للمؤسسة الوطنية لعب دور فيها: في مجال التثقيف والتعليم بقضايا حقوق الإنسان؛ وفي مجال تعزيز سلوكيات حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بانضباط الأجهزة التنفيذية بالقواعد الحقوقية والقانونية؛ وأخيراً في مجال الدفاع وحماية حقوق الإنسان البحريني من الانتهاك.

وفق هذه الخطوط العامة يمكن تقييم عمل المؤسسة ومعرفة مدى نجاحها من خلال منجزاتها على هذا الصعيد. ولما كانت المؤسسة مستقلة في عملها وغير خاضعة لأي طرف رسمي أو تمثيلي عدا مسؤوليتها المباشرة أمام الملك (كما هو حالياً)، أو ربما البرلمان مستقبلاً، فإن المسألة لا تقف عند هذا الحد بل يجب أن تمتد إلى الجمهور. على المؤسسة الوطنية أن تثبت جدارتها ومصداقيتها وشفافيتها أمام الجمهور من خلال ما تحققه، فهي ما أنشئت إلا من أجل الإنسان البحريني، وذلك من خلال عرض ما قامت به وما حققته. ومن هنا تنبع الحاجة إلى أن تقوم المؤسسة الوطنية بمراجعة دورية لأنشطتها، والتحقق من مدى التزامها بالخطط التي توصل إلى الأهداف التي وضعتها لنفسها، ثم عليها أن تصدر التقارير بأنواعها والتي تكشف عن نشاطها ومنجزاتها. وسواء كانت التقارير بشأن قضايا محددة أو دورية فإن صدورها ونشرها في الإعلام هو الذي يساعد في تقييم نشاطها من قبل الشعب نفسه. وبهذا يتحقق اطلاع الجمهور على أنشطتها، وانجازاتها، ويقيم شفافيتها بما يحكم تفاعله وتعاونها معها في المستقبل.

قبل سلطة أعلى. لكن الهيئة لن تكون مستقلة تنفيذياً عند هذا الحد، ما لم يكن هناك قانون وتشريع يجبر الجهات الحكومية على التعاون معها والتجاوب مع مطالبها، وهذا يجب أن يكون ضمن القانون التأسيسي للهيئة الوطنية.

• **الإستقلال الإداري**، وخاصة فيما يتعلق بإجراءات تعيين الأعضاء. فقد تبين أن واحداً من مشاكل المؤسسة الوطنية بوضعها الحالي هو عدم انسجام أعضائها لأسباب مختلفة، وضعف الكفاءة الحقوقية لبعضهم وكذلك الضعف في الجوانب الإدارية والقيادية. وهنا فإنه يجب - في حال تم إعادة تشكيل المؤسسة الوطنية مراعاة مبادئ باريس في هذا الجانب بالتحديد. فالمؤسسة بحاجة إلى أن يكون أعضاؤها مستقلون، غير المستقلين فرادى أو جمعاً عن السلطة أو غيرها لا ينتج لنا هيئة مستقلة تقوم بعمل صحيح ومستقل. وهناك خطوات عديدة يمكن القيام بها لإشعار أعضاء المؤسسة الوطنية باستقلالهم، ومن بينها منحهم الحصانة من الملاحظات فيما يتعلق بالأفعال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية.

ولذا فإن تعيين الأعضاء أمر حاسم في تشكيل صورة المؤسسة الوطنية ومدى نجاحها. هذا يفرض معايير محددة في التعيين، سواء قام بذلك البرلمان أو غيره، بحيث يراعي جملة من المسائل في الشخص المعين وفي مجموع الأعضاء المعيّنين من حيث: الكفاءة والمهنية والمؤهلات، على أن يعكس الأعضاء في جملتهم تشكيلة المجتمع المذهبية والدينية، ومكوناته نساء ورجالاً، وأيضاً يراعي تمثيل منظمات المجتمع المدني، ك نقابة العمال، والمنظمات الحقوقية الأخرى، بما فيها المنظمات المهتمة بشؤون المرأة والطفل، والأكاديميين والصحافيين، وغيرهم.

تجدر الإشارة إلى أن عدداً من أعضاء المؤسسة الوطنية الحاليين جاؤوا من القطاع العام، ولم يتركوا مناصبهم. وعموماً فإن مبادئ باريس تحبب إشراك

البيان: منح المؤسسة الشخصية القانونية المستقلة، والاستقلال المالي والإداري الذي يكفل ممارسة عملها ومهامها بحرية وحيادية واستقلالية، وتفعيلاً لمبادئ باريس المتعلقة بهذا الشأن، ومنحها مزيداً من السلطات والاختصاصات المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك الحق في أن تطلب أية معلومات أو بيانات أو وثائق تراها لازمة لتحقيق أهدافها والزام أجهزة الدولة بالتعاون معها.

وفعلاً إذا ما تمّ الإلتزام بهذه المبادئ والمعايير، فإن البحرين يمكن أن تؤسس لنفسها مؤسسة وطنية حقوقية صحيحة ذات مصداقية تفيدها في الحاضر والمستقبل.

ولكن كيف نفعل مبادئ باريس تلك ونطبقها على واقعنا الحقوقي وواقع المؤسسة الوطنية بوضعها الحالي؟

١/ ابتداءً لقد صدر أمر تشكيل المؤسسة الوطنية بمرسوم ملكي حدد الأهداف والإختصاصات وطريقة العمل وغيرها. ورغم أن مبادئ باريس لا تعتبر طريقة التشكيل هذه خاطئة، إلا أن مجلس الوزراء في قراره آنف الذكر، رأى أن يتولى المجلس التشريعي (البرلمان) إصدار القانون. وهذه خطوة أولى موفقة. وبالتالي على البرلمان وحسب مبادئ باريس أن يحدد قانون إعادة تشكيل (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) صلات المؤسسة بالدولة بشكل واضح، وأن يعين الحدود التي تمارس في إطارها عملها. ويفترض أن يوضح القانون مرجعية المؤسسة الوطنية، هل تكون مسؤولة مباشرة أمام الملك أم أمام البرلمان.

٢/ لضمان استقلال المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، هناك مجالان ينبغي التأكد من تحققهما:

• **الاستقلال التنفيذي**، بحيث تستطيع المؤسسة أو الهيئة الوطنية إدارة شؤونها باستقلال عن أية سلطة حكومية أو فرد أو مؤسسة أو إدارة، فلا يتدخل هؤلاء في عمل المؤسسة اليومي، ولا يخضع نشاطها وبالذات توصياتها وتقاريرها وقراراتها للمراجعة والفحص من

البحرين: ضرورة العبور نحو (الثقة السياسية)

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

انكسار الثقة بين الأطراف السياسية ومكونات المجتمع البحريني، تبدو اليوم ظاهرة واضحة، وهي من العمق والخطورة بمكان، ما يجعلها تجربة مريرة لم تصل الى مثلها البلاد في تاريخها الحديث رغم وجود تجارب سابقة كما في التسعينيات الميلادية الماضية.

أنى اتجهت ستجد عدم رضا متبادل بين الأطراف السياسية المختلفة؛ لا تكاد ترى أحداً راضياً عن مواقف الطرف الآخر؛ بل والأخطر أن عدداً من السياسيين بدأوا يتحدثون عن عدم قدرتهم على التعاون مع هذا التوجه السياسي أو ذلك، ما يكشف عن حالة من الإنسداد، قد تقود في مراحل لاحقة الى عملية إلغاء كاملة، وقطيعة شاملة، تتعدى الأبعاد السياسية الى المجتمع نفسه المنشط والمنقسم اليوم على ذاته. عدم الثقة المزوج هذا، تحدث عنه السياسيون والصحافيون والمراقبون، بمن فيهم د. بسيوني نفسه في العديد من مقابلاته الصحافية الأخيرة، حيث رأى ضرورة اعتماد الأساليب العلمية في التغلب عليها.

بناء جدران أخرى فأضعفت الثقة الإجتماعية، ما هي إلا نتيجة لمشاكل وقضايا متراكمة منذ سنوات طويلة. بمعنى أن عدم الثقة له أسبابه، وجذوره، كما له تجلياته ومظاهره وتفاعلاته بحيث قد يولد مشاكل أخرى، أو يعمق من مشاكل قائمة.

العودة الى الجذور تقتضي البحث في مسببات عدم (الثقة السياسية). فقد مرّت البحرين بأحداث مفصلية كثيرة، وكان مؤثر عدم الثقة يرتفع وينخفض حسب المعطيات السياسية، لكن المؤثر هذه المرّة وصل الى الحضيض. في التسعينيات الميلادية الماضية كان هناك عدم ثقة سياسي، انعكس على الإستقرار الأمني، ولكن الملك استطاع أن يرتفع بالمؤثر الى أقصى علو ممكن له، حين قام بالخطوات الإصلاحية المعروفة. كانت الثقة السياسية بين الشارع والسلطة في أفضل حالاتها، وكان الإلتزام بالقانون أحد أهم

والإجتماعية، وما يتعلق بها من طموحات وتوقعات للمواطنين، بما ينعكس على مقدار التفاعل بين المجتمع وبين النظام السياسي في مجال المشاركة في بنائه ودعمه أو العكس.

(وعدم الثقة الإجتماعية) يرتبط بعلاقة مكونات المجتمع بعضهم ببعض، ومدى تفاعلهم واندماجهم وتعاونهم المشترك في سبيل تحقيق غايات مشتركة، تعزز الإستقرار الإجتماعي في علاقة صافية لا يكرها القلق والشك والريبة من الآخر.

بهذين المعنيين يمكننا القول بوجود جدار سميك مزدوج من عدم الثقة.

ولكن من الناحية العملية، فإن عدم الثقة السياسية التي تمددت في

نحن في البحرين أمام مشكلتين متداخلتين: فمن جهة هناك توسع في فجوة عدم الثقة السياسية بين النظام السياسي والمعارضة التي تمثل طيفاً اجتماعياً وازناً؛ ويوجد مثل تلك الفجوة بين اللاعبين السياسيين أنفسهم من أحزاب وتجمعات. وهناك من جهة أخرى عدم ثقة بين أفراد المجتمع أنفسهم.

(عدم الثقة السياسية) يعني بالتحديد: غياب التوافق بين أفراد المجتمع حول الخطوط العامة للحياة السياسية والإجتماعية؛ وحول القيم الضابطة؛ وحول الأولويات السياسية؛ وحول سبل وإمكانية التعايش. بمعنى آخر: إن (عدم الثقة السياسية) يلامس القضايا الأساسية، كشكل نظام الحكم؛ وتركيبية المؤسسات السياسية

مؤشراتهما؛ وكان المجتمع في مجمله قد بنى آمالاً وتوقعات بسبب تلك الثقة، وبسبب الوعود والآمال بتحسين الأوضاع بشكل عام، وهو ما حدث بالفعل في عدد غير قليل من المجالات. لكن مؤشر الثقة ذاك انخفض بقدر ما بسبب مسألة الدستور، ما أدى إلى عدم المشاركة في الإنتخابات النيابية في ٢٠٠٢، ثم ارتفع مؤشر الثقة بالوضع وبالنظام السياسي بقدر جيد في ٢٠٠٦ حين شاركت المعارضة في العملية السياسية، ولكن المؤشر أخذ بالهبوط التدريجي في السنوات التالية حتى كان الإنفجار في فبراير الماضي، ما أدى إلى ما يشبه الطلاق السياسي، وخروج المعارضة من البرلمان، مع مطالبات من بعض القوى بإسقاط النظام كلياً، الأمر الذي انعكس هو الآخر على الثقة بين مكونات المجتمع حتى وصلنا إلى وضعنا الحالي.

وقد التقط الملك مرةً أخرى الحبل، وحاول البداية لإعادة بناء الثقة من خلال تشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، على أمل أن يؤدي تطبيق توصيات تقريرها إلى ذلك.

الثقة السياسية لا تُمنح اعتباطاً ولا تسحب اعتباطاً. فهي مرتبطة بطبيعة العلاقة بين النظام السياسي والمواطنين. هي مرتبطة بشكل مباشر بأداء السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وما إذا كانت هذه السلطات قد لبّت توقعات المواطنين من جهة؛ والتزمت بتنفيذ وعودها؛ فهذا ما يجعل الثقة قوية أو العكس.

إن تآكل الثقة السياسية يؤدي إلى نتائج خطيرة، وفي مقدمتها:

١ - عدم الإلتزام بالقانون: فإذا رأيت تجاوزاً ولا مبالاة بالقانون ونفوراً جمعياً منه، فهذا مؤشر عدم ثقة. ذلك أن طاعة القانون مرتبطة في روحها

باحترام النظام السياسي، والثقة بأنه نظام صالح وقادر على تلبية مطالب المواطنين والتعبير عن مشاعرهم وتطلعاتهم. لقد لاحظنا أن خرق القانون كان ضئيلاً في بداية الألفية الثانية، ثم رأينا تصاعداً في التوتر والشغب، بل رأينا أحزاباً سياسية تتشكل ولا تريد أن تسجل نفسها قانونياً، بل وتمارس نشاطها وكأنها غير معنية بوجود القانون أصلاً.

٢ - عدم الإهتمام بالمشاركة في العملية السياسية، وضعف المشاركة الإلتخابية، بل وضعف العمل الخيري التطوعي، وضعف أداء منظمات المجتمع المدني نفسها. كل هذا رأينا مثله في البحرين. هناك عدم تقدير كاف للإصلاحات الحكومية السياسية، ولأداء بعض الأجهزة الحكومية التي أنجز بعضها - على الأقل - الشيء الكثير. وفي جانب آخر، رأينا الإنسحاب من البرلمان، وكذلك الإستقالات في عدد من مؤسسات الدولة، ما يعني إنسحاباً من العملية السياسية، واختلالاً في ميزان الثقة. الزهد في العملية السياسية يعود إلى عدم الثقة في أن البرلمان قادر على تلبية تطلعات المواطنين أو جزء منهم على الأقل. إن السلوك السياسي من قبل بعض القوى المعارضة، ومن المواطنين العاديين (سلباً أو إيجاباً) مرتبط في جوهره بتوافر (الثقة السياسية) قوة أو ضعفاً.

٣ - الفوضى السياسية، والتي يمكن أن تحسب كسبب لعدم الثقة، ولكنها في الوقت نفسه قد تكون منتجاً لها. ونقصد بالفوضى تحديداً: الصراع السياسي بين المشاركين في العملية السياسية، وعدم الثقة في بعضهم بعضاً، ما يؤدي إلى شلّ عمل المؤسسات، وفي مقدمتها البرلمان، وهذا بدوره يؤثر سلباً على عمل الحكومة وعطاءها، خاصة إذا ما

ترافق مع ضعف للمؤسسة التشريعية مقابل السلطة التنفيذية، بحيث يصبح البرلمان - ومن الناحية العملية - غير ممثل لتطلعات الناخبين، ويصبح البرلمانيون المنتخبون غير قادرين على التجاوب مع تطلعات ومطالب ناخبهم، فينعكس أثر كل ذلك على النظام السياسي، وعلى ثقة الجمهور به وبقدراته في تعديل المسار.

٤ - انتشار حالة عامّة من السخط، سواء تجاه السياسات أو المؤسسات الحكومية، وأيضاً تجاه الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية، وغيرها. ذلك أن حالة الرضا الشعبية تعكس بالضرورة جانب الثقة السياسية، وجانب الأمل والتطلع إلى الأفضل، والرضا يعني أن توقعات المواطنين قد تمّ تلبيتها أو هي في الطريق تجاه ذلك. يمكننا اليوم أن نجد بين المواالات كما بين المعارضة، عدم ثقة كبير في عدد من المؤسسات الحكومية، كالإعلام الرسمي، والصحافة، والقضاء، وموظفي الخدمة المدنية، ووزارات الخدمة العامة كالإعلام والتعليم والصحة والسكن والبلديات والعمل، والجمعيات الأهلية الحقوقية وغير الحقوقية، وكذلك النقابات واتحاد العمال، وغيرها. الجميع يشكو، والجميع يحمل طرفاً أو أطرافاً أخرى المسؤولية، وهذا يعكس انسداداً سياسياً، ويبرهن حقيقة أن أهم طرق بناء الثقة بين النظام السياسي والشعب يعتمد على نجاحه في تلبية احتياجات ومطالب وتطلعات مواطنيه. فالأداء غير الفاعل يساهم بالضرورة وبشكل كبير في إضعاف الثقة.

٥ - تصاعد النزعة الإستثنائية ونفي الآخر: فعدم الثقة بشخص أو بجهة أو بجهة أو بمسؤول أو فئة، يتطور معه شعور بأن من الضروري عدم إشراكه في القرار، أو إقصاؤه منه، واعتباره

غير موجود، ولا يستحق أن يكون شريكاً. وهنا أيضاً يتعزز شعور آخر، عماده المغالاة في القدرة الذاتية التي تستطيع أن تقود السفينة مفرداً، حتى وإن بدون ركاب. وهذا الشعور موجود اليوم بين القوى السياسية كافة، وفي بعض الأحيان له تطبيقات على الأرض لا تخفى على المراقب. وغياب الثقة يغيب معه روح التسامح حتى على الصعيد الاجتماعي، وفي نظرة الفئات الاجتماعية إلى بعضها البعض، حيث تعلق لغة التخوين والتكفير والإستئصال، في حين أن الثقة عادة ما يأتي معها التواد والزيارات، والزواج المختلط، والتعاون في العمل الخيري، والتنسيق في الجهود والمواقف، ويصبح الناس أكثر قبولاً بالتنوع والإختلاف المذهبي أو الطائفي أو السياسي، وأبعد ما يكونوا عن التنميط ونظريات التآمر.

كيف نبني الثقة؟

قلنا في البداية بأن لدينا عدم ثقة مزدوج في المجالين السياسي والاجتماعي. هناك دور تتحمل الدولة مسؤوليته، إذ لا يستطيع أحد أن يأخذ مقعدها، ويقوم بدورها. ولكن هناك أدواراً أخرى مناطة بالمجتمع وقواه الدينية والسياسية والعلمية وغيرها. وفي المجلد هناك عدة مقترحات:

١/ إعادة الإعتبار لمؤسسات الدولة باعتبارها مؤسسات نفع عام، وليست خاصة بفئة أو جماعة، ولا يجب أن تكون. ولا يمكن إعادة الإعتبار لها بدون تغيير حقيقي في أدائها، بما ينعكس على عطائها ونجاحها في حل مشاكل المواطنين كافة.

٢/ يجب التوصل إلى حلول سياسية توافقية بين كافة القوى السياسية،

بما يضمن إعادة الإعتبار والمكانة للبرلمان مصحوباً بالتعاون بين البرلمانين وبحرص على الوحدة الوطنية والإندماج الإجتماعي والسلم الأهلي.

٣/ إعادة الإعتبار للمؤسسات الدستورية، وتأكيد الثوابت الوطنية المشتركة، بما يحدّد الخطوط الحمر للتوجهات والأهداف السياسية، وبما ينعكس على الخطاب السياسي المؤلف والمؤد.

٤/ تعزيز استقلالية القضاء باعتباره وجه العدالة الناصع، والملاذ الأمن للمواطنين، والعضد المدافع عن حقوقهم، والحامي للمصالح العامة، وأهداف المجتمع الكبرى.

٥/ تشجيع كل المبادرات الرسمية والأهلية التي تقود عملية بناء الثقة بين أفراد المجتمع ومكوناته. وكذلك بناء الثقة بالنظام السياسي وتعزيز روابطه بالجمهور. ومن هذا المنطلق نحن شجعنا ودعونا - في مرصد البحرين لحقوق الإنسان - المعارضة كي تساهم في تضييق الجراح، وتهدئة الشارع، وزرع الثقة من خلال المشاركة في إنجاز تطبيق توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وفي مقدمتها تفعيل صندوق تعويض المتضررين. ويدخل ضمن هذا، تشجيع كل مبادرة تأتي من مكون اجتماعي تدعو للوحدة، وتقدم البرامج المشتركة التي تقود إلى التفاهم والتعاقد وتضييق شقّة الإختلاف وتوسعة هامش المشتركات بين المواطنين.

٦/ من الضروري أيضاً في عملية بناء الثقة، التوقف عن التعرض للممتلكات العامة بالضرر، والإضرار بمصالح المواطنين، وكذلك العودة إلى الخطاب الوطني الموحدوي الجامع، خاصة في الصحافة المحليّة، والتوقف عن

المماحكات السياسية والتعرض للمختلف خارج إطار النقد البناء.

٧/ اعتماد مبدأ الشفافية بين القيادة السياسية والجمهور، من خلال زيادة التواصل المباشر عبر الخطابات الموجهة، وعبر الزيارات للمناطق المختلفة، وعبر استقبال الوفود وحضور المناسبات الإجتماعية. إن واحدة من أهم القضايا التي سببت عدم الثقة هو انقطاع الصلة والحوار بين القوى السياسية والاجتماعية، فصار الجميع يعيش فيما يشبه الغيتوهات ما يفتح مجالاً أكبر للشك والريبة وسوء الظن والتفسيرات غير المنطقية. أيضاً فإن القيادات السياسية ورؤساء التجمعات مطالبون أيضاً بالإنفتاح على نظرائهم المختلفين، وزيارتهم، وفسح المجال لكل طرف بأن يتحدث إلى جمهور الطرف الآخر، أو إلى نخبة الطرف الآخر على الأقل. فالإنغلاق على الذات يجلب الحقيقة، ويضخم المخاوف، ويعزز الصورة النمطية عن الآخر، ولا علاج لهذا إلا بالإنفتاح الاجتماعي والسياسي.

٨/ بثّ روح الأمل بين المواطنين، بأن مستقبلنا واعداء ينتظرهم. مستقبل تجلله الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة في دولة يحكمها القانون، ويسودها الإحترام المتبادل، ويلقى فيها المواطن الرعاية التي يستحقها والتي يفترض أن تتوفر له من قبل مؤسسات الدولة وأجهزتها. لا يجب أن يبقى مواطنونا أسراء اليأس، ويستبد بهم السخط، ولكن أيضاً لا يجب أن نعطي وعوداً في الهواء، مع ضرورة التحلي بالأمل وزرعه في النفوس، حتى يكون قادراً على امتصاص فائض عدم الثقة، وعلى إطلاق سراح المواطنين من أسر الهواجس إلى البحث والعمل من أجل تحقيق أحلامهم وآمالهم.

الحاجة لمبادرات سياسية لمواجهة تفوّق الطائفية

جوهر المشكلة في البحرين سياسي؛ لا أظن أن أحداً يختلف على هذا الأمر. وجذر الصراع الطائفي المتفاقم بين المجتمعين السنيّ والشيوعي في هذا الظرف الحساس، يعود أيضاً الى وجود أزمة سياسية.

لا تعود المشكلة اليوم الى ما عهدناه من خلاف مذهبي فقهي أو عقدي، فما يوجب الوضع والإنقسام الإجتماعي سببه الخلافات السياسية وتضارب مصالح القوى السياسية التي تمثل الطائفتين الكريمتين.

كان يمكن أن يُحصر الخلاف بين النخب السياسية، دون أن يصل الى الشارع، فيؤثر على علاقاته وتلاحم فئاته، باعتبار أن الصراع الطائفي في بعده الإجتماعي خط أحمر، لخطره المحدق والعميق على مستقبل البحرين دولة وشعباً.

لكن القوى السياسية البحرينية كانت تنقصها الحكمة فانفعلت بأجواء الصراع السياسي، وأنزلته الى المجتمع على شكل صراع طائفي كرية استخدمت فيه الشعارات والإتهامات الهابطة.

ليست القضية اليوم في البحرين خلاف بين علماء شيعة وعلماء سنة على قضية مذهبية معيّنة؛ ولا هي ناتجة من خلاف جدلي حول موضوع عقدي مضى عليه أربعة عشر قرناً من الزمان.

الخلاف السياسي وما يتبعه من صراع وانقسام اجتماعي حاد، تسبّب فيه سياسيون، سواء لبسوا العمامة والجبّة أو الثوب والعقال أو البنطال والكرافتة؛

باختلاف هؤلاء وانقسامهم، انقسم المجتمع، وشاعت لغة الكراهية، كونهم استخدموا الخطاب الطائفي في صراعاتهم السياسي مع نظرائهم، إمّا تحصيلاً للمواقع، أو تحصيلاً لها.

لا يستطيع اليوم علماء الدين من الطائفتين الكريمتين وعبر الدعوة الى الإئتلاف والوحدة والتلاقي والتآخي، إلا جني الشيء القليل من الثمرة التي

يبتغونها، كون من يحمل شعلة الصدام والتوتر هم رجال السياسة بالذات، الذين بيدهم صبّ الزيت على النار، أو التقليل من الأضرار.

التوافق السياسي بين النخب، ووضع خطوط حمراء في استخدام خطاب الكراهية الطائفي، هو الذي يطفئ ماكينات الطائفية الإعلامية والتحريضية، أو يهدئها ويقلصها الى أبعد الحدود.

ولكن كيف لنا بذلك، والتوافق السياسي في رحم الغيب، حتى الآن؟. كذلك التباعد في وجهات النظر، وفي تضارب المصالح لازال قائماً؟

يقدر ما هي دعوة الملك بمناسبة عيد الأضحى موجهة الى كل أفراد المجتمع، وهي التي طالبهم فيها بـ (الحرص على الأخوة التي تجمع بينهم، وإلى التكاتف والتراحم، فالعيد فرصة للتسامح والتآخي والتحاب، امتثالاً لتعاليم العقيدة الإسلامية السمحة، وتجسيدا لمشاعر المواطنة وما يربط بين أبناء الوطن الواحد من وشائج وروابط).. فإنها موجهة أيضاً - وفي المقام الأساس - الى النخب السياسية، التي تعتبر نفسها مثلاً لمصالح الفئات المختلفة. ونقصد بالنخب جميع القوى سواء كانت داخل او خارج أجهزة الدولة.

النخب السياسية لا بد وأن تدرك بأن التحشيد الطائفي، والتهويل من خطر الآخر، ووضع نفسها في موضع الدفاع عن مصلحة الطائفة قبل الوطن، يؤسس لفتنة عمياء، ويضعف الدولة بحيث يجعلها عاجزة عن أداء أبسط واجباتها، وهي توفير الأمن وحماية المواطن، فيكون الجميع خاسراً وضحية. هذه النخب تتحمل المسؤولية قبل غيرها من أفراد عاديين يجري استخدامهم في الصراعات السياسية على شكل صراع طائفي داخل المجتمع. وهي - أي النخب - التي باختلافها وتنافرها وربما أُنانيّتها من يمنع التوصل الى الحل الوسطي، ويتوسل بروابط الطائفة لتحقيق أهدافها السياسية، بغض النظر عما اذا

كانت مشروعة أو غير مشروعة. هدير المدافع الطائفية لازال يسمع بقوة في البحرين، والإنفصال النفسي والمصلي يتسع بين المواطنين على صعيد الإقتصاد والأعمال والسكن والزواج والعلاقات الإجتماعية الأخرى.

شعب البحرين لا يستطيع أن يتحمل المزيد من هذا الإنقسام والصدام الطائفي. والوطن لا يمكن أن يتقسّم ضمن خطوط تماس طائفية. ومؤسسات الدولة لا تستطيع ان تعمل بفاعلية وكل طرف يريد أن يجرّها الى خندقه الطائفي ومصلحة جماعته.

الترجمة الحقيقية لما يدعو اليه الملك من تسامح وتآخي وتحاب وتجسيد مشاعر المواطنة، تتطلب تلاقياً على الصعيد الشعبي بين الشيعة والسنة؛ وتلاقياً على الصعيد السياسي بين النخب السياسية الشيعية والسنية خاصة بين الوفاق وتجمع الوحدة الوطنية؛ وكذلك تلاقياً على الصعيد الديني بين العلماء من الطائفتين؛ إضافة الى تفاهم بين السلطة والمعارضة في إطار وطني توافقي يؤسس لحياة سياسية جديدة، كيما ينهض المجتمع من أحوال الطائفية التي تكاد تقضي على كل شيء جميل في البحرين.

البحرين بحاجة الى الكثير من المبادرات على الصعيد كافة. حتى الآن فإن المبادرات قليلة. هي في أكثرها جاءت من الحكومة. لم نر اية مبادرة سياسية لا من الوفاق ولا من تجمع الوحدة الوطنية. كما لم نر مبادرة للتخفيف من الأزمة الطائفية على الصعيد الشعبي لا من رجال الدين أو منظمات المجتمع المدني أو من المثقفين أو الحقوقيين ولا من غيرهم. بدلاً من انتظار مبادرات من الحكومة سياسية أو غيرها؛ وبدلاً من الانخراط في الجدل السياسي على صفحات الجرائد، يفترض أن نقرأ مقترحات وتوصيات وتطوير للمبادرات واحتضان للأفكار البناءة والتأسيس عليها لعمل ما. هذه سمة المجتمع الحيّ الباحث عن الحل، بل والمبدع لها.

مقترحات عملية لتنفيذها:

كيف نتعامل مع

توصيات تقرير (بسيوني)؟

أنشئت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بتكليف من ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بموجب الأمر الملكي رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ المؤرخ في ٢٩ يوليو ٢٠١١ للتحقيق في مجريات الأحداث التي وقعت في البحرين خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١ وما نجم عنها من تداعيات لاحقة، وتقديم تقرير حولها متضمناً ما تراه مناسباً في هذا الشأن. وأعلنت اللجنة تفاصيل تقريرها في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. اشتمل التقرير على ١٩ توصية أبرزها: تشكيل لجنة وطنية مستقلة لمتابعة تنفيذ التوصيات، وتعويض عائلات الضحايا المتوفين، ووضع آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون، وتدريب قوات الأمن وعناصر الشرطة

على آلية التعامل مع المعتقلين. وهناك مقالات تحليلية ورصد للتقرير في هذا العدد. ويركز هذا المقال على كيفية تنفيذ هذه التوصيات ويقدم رؤية ومقترحات عملية في هذا الصدد.

التوصيات، دون اتباع الترقيم الذي جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق، وذلك بغرض سهولة الاطلاع، وتجنباً للارباك الذي قد يحدث عند تجزئتها، مع الإشارة إلى الفئة التي تقع التوصية في إطارها (الفئة الأولى، الثانية، أم الثالثة) من حيث الاطار الزمني للتنفيذ. وسوف يتم استعراض ملخص التوصيات باللون الأحمر مع تعليقنا عليها بلون مختلف (أسود). ونوصي بشدة أن يطلع القارئ على التوصيات كاملة كما جاءت في التقرير.

ملخص توصيات اللجنة والمقترحات:

١/ تكوين لجنة وطنية مستقلة ومحايدة تضم شخصيات مرموقة من حكومة البحرين والجمعيات السياسية والمجتمع المدني، لمتابعة وتنفيذ توصيات هذه اللجنة، على أن تعيد

يمكن تقسيم التوصيات من حيث إمكانية التنفيذ إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: توصيات قصيرة المدى، أي فورية التنفيذ، حيث يمكن إنجازها في أقل من ثلاثة أشهر.

الفئة الثانية: توصيات متوسطة المدى، أي يمكن تنفيذها في مدة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر.

الفئة الثالثة: توصيات طويلة المدى، وهذه تحتاج إلى أكثر من ستة أشهر للتنفيذ، لأنها تحتاج لاستراتيجيات مرسومة، وخطط عملية مصحوبة بميزانيات مالية.

هذا التقسيم يساعد على تأطير التوصيات في قالب زمني منطقي وعملي، تفادياً للتوقعات غير الواقعية، واغلاقاً لباب التأويلات والتكهنات التي تقود إلى الاحباط واليأس. لذا لا بد من تحديد الاطار الزمني لتنفيذ أي توصية.

بالرغم من هذا التقسيم، رأينا الحفاظ على تراتبية وتسلسل

شموليتها، نسبة لعدم مشاركة جمعيات سياسية ذات وزن كبير فيها، فإنه يقع عبء كبير على هذه اللجنة لجهة الانفتاح على الجميع حتى تستطيع القيام بمهامها. وبالنسبة لقصر الفترة الزمنية المحددة لهذه اللجنة (عليها تقديم تقريرها قبل نهاية شهر فبراير/شباط ٢٠١٢)، ونظراً لمقاطعة قوى سياسية كبيرة لها، كان هناك مقترح أن تهتم اللجنة بحل المسائل الفورية، وحصر القوانين والتشريعات التي تحتاج لإعادة نظر فيها، وتحديد المواد والأقسام التي تحتاج لمراجعة.

أمّا ما يتعلق بالنواحي الفنية ومراجعة النصوص القانونية وتعديلها أو إلغائها أو سن نصوص جديدة فنقترح تكوين لجنة مستقلة (independent committee) أو لجنة فرعية (sub-committee) من خبراء وطنيين في مجال القانون بصفتهم المهنية. تُسمى هذه اللجنة بـ (لجنة المراجعة



بسيوني يسلم تقريره للملك

القانونية) وتضطلع اللجنة المستقلة أو اللجنة الفرعية بمهام تقديم المقترحات لاصلاح القوانين والتشريعات المعنية إلى لجنة التشريع بالمجلس التشريعي.

لكن اللجنة وفي اجتماعها الأول في ٨/١٢/٢٠١١، قالت بأن التوصيات المتعلقة بالمفصولين والطلبة ودور العبادة تتصدّر قائمة أولويات عملها. واتفق الأعضاء على أن تكون لجنة تقصي الحقائق مرجعيتهم لحسم أية اختلافات تتعلق بالفهم أو بالتطبيق؛ وأن لا يعتمد أي مقترح إلا بالتوافق بين أعضاء اللجنة. أيضاً تم تشكيل ثلاث لجان رئيسية تختص بـ الجانب التشريعي؛ الجانب الحقوقي؛ وجانب آخر يُعنى بالمصالحة الوطنية.

٢/ وضع آلية مستقلة ومحايطة لمسألة المسؤولين

اللجنة المقترحة النظر في القوانين والإجراءات التي طبقت في أعقاب أحداث شهري فبراير ومارس ٢٠١١ بهدف وضع توصيات للمُشرع للقيام بالتعديلات الملائمة للقوانين القائمة، ووضع تشريعات جديدة، حسبما هو وارد في هذه التوصيات.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الأولى، التنفيذ الفوري، من حيث تكوين اللجنة الوطنية المستقلة. وتنتمي إلى الفئة الثانية، التنفيذ على المدى المتوسط، من حيث إجراء الاصلاحات التشريعية المطلوبة.

دخلت هذه التوصية حيّز التنفيذ الفعلي، حيث أمر العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، بإنشاء لجنة وطنية مستقلة لدراسة توصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق. وتم تفويض هذه اللجنة الجديدة

بوضع مقترحاتها، بما في ذلك التوصية بالتعديلات الضرورية في القوانين والإجراءات، وكيفية تطبيق هذه التوصيات قبل نهاية شهر فبراير/شباط ٢٠١٢. وعلى اللجنة العمل في إطار من الشفافية، ونشر ما أنجزته من أعمال خلال تلك الفترة. ويفترض أن تعمل اللجنة على أن تكون مخرجات أعمالها المتعلقة بتنفيذ التوصيات وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وأعطى الأمر الملكي اللجنة الحرية في التعليق على تنفيذ الحكومة لتوصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، كما حدد آلية اتخاذ القرارات المتعلقة بمخرجات عمل اللجنة. وتعمل الحكومة بتوفير

الموارد اللازمة لتسهيل عملها من أجل القيام بواجبها على أكمل وجه.

وبناءً على الأمر الملكي، تتشكل اللجنة من ٢٠ عضواً، ويرأسها رئيس مجلس الشورى السيد علي صالح الصالح. من ناحية أخرى، أعلنت خمس جمعيات سياسية معارضة (الوفاق - وعد - التجمع القومي - تجمع الوحدة الوطنية - الإخاء) عدم مشاركتها في اللجنة الوطنية المشكلة لدراسة وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، مما يعني مقاطعة المعارضة لهذه اللجنة. وهذا وحده مؤشّر لصعوبة المرحلة القادمة في مسألة ضرورة تنفيذ التوصيات.

وبما أن اللجنة قد تمّ تشكيلها بالفعل، واصطدمت بعدم

الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون، أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين، وذلك بقصد اتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية ضد هؤلاء الأشخاص بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين، الذين يثبت انطباق مبدأ (مسئولية القيادة) عليهم، وفقاً للمعايير الدولية.

نتنمي هذه التوصية إلى الفئة الثالثة، أي التنفيذ على المدى الطويل.

تنطلق هذه التوصية من مبدأ أنه ليس هنالك فرد فوق القانون، وأن الجميع سواسية أمامه. لذا تكسب هذه التوصية أهمية كبرى لتأكيداها على مبدأ المساءلة (accountability) وعدم الإفلات من العقاب لمن يثبت تورطه في ارتكاب الانتهاكات المشار إليها. وقد يكون من الملائم تكوين لجنة تُسمى (لجنة الحقيقة والمساءلة والمصالحة)، تتكون من شخصيات مستقلة، مشهود لها بالنزاهة والاستقامة؛ بحيث تسترشد اللجنة في مهامها بمفهوم العدالة الانتقالية، وذلك لتضميد الجراح ومساءلة المسؤولين، وتوضيح الحقائق، ويُترك لها حرية اختيار الاطار المناسب الذي يساعد على رتق النسيج الاجتماعي في البحرين. فمفهوم العدالة الانتقالية يتيح اختيار الاطار المناسب لكل حالة؛ ويعمل على جبر الضرر وإنصاف الضحايا في إطار مؤسسي ممنهج. ويمكن للجنة أن تسترشد بتجارب دولية وعربية ناجحة في هذا المجال. والمعروف من خلال التجارب العملية أن العدالة الانتقالية تساعد على تعزيز مسار المصالحة الوطنية. ويحتاج إنشاء هذه اللجنة الهامة إلى مرسوم ملكي يحدد صلاحياتها وأهدافها وفقاً لنظام أساسي خاص بها.

من جهة التطبيق، فإن مجلس الوزراء البحريني، ذكر في بيان له في ٢١/١١/٢٠١١، أن الحكومة قامت بإجراء تقييماتها وتحقيقاتها الخاصة في الأحداث التي شهدتها البحرين، وطريقة التعامل معها، وانها اكتشفت أموراً (تبعث على الأسف؛ فقد تم رصد حالات محددة لاستخدام القوة المفرطة، وسوء معاملة للمحتجزين على ذمة الأحداث، في انتهاك واضح لسياسة الحكومة. وتم إثر هذه التحقيقات، تحويل ٢٠ من رجال الأمن المتورطين الى القضاء). وأضاف البيان: (ان الحكومة لا يمكنها السكوت عن سوء المعاملة أو الإساءات من قبل المسؤولين، فلا حصانة لأحد، بل أن جميع المخالفين، سيكونون مسؤولين عمّا ارتكبوه من مخالفات).

تجرد الإشارة، الى أن الحكومة قد قامت بتأسيس صندوق خاص للمتضررين لضمان تعويضهم من تبعات الأحداث؛ كما أن ملك البحرين، أعلن يوم اطلاق تقرير بسيوني مؤكداً أنه لا حصانة لأحد إزاء الإنتهاكات التي ارتكبها المسؤولون (انظر ص ٤-٥ من هذا العدد). أيضاً في هذا الصدد، فقد أصدرت وزارة

الداخلية بياناً في ٨/١٢/٢٠١١؛ قالت فيه بأنها - وتنفيذاً لتوصيات لجنة تقصي الحقائق - أحالت جميع القضايا المتعلقة باتهامات الوفاة أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية إلى النيابة العامة باعتبارها جهة قضائية مستقلة، وذلك تنفيذاً للتوصيتين رقم ١٧١٦، و ١٧٢٢، المتعلقين بمحاسبة المسؤولين عن التعذيب وسوء المعاملة وحالات القتل.

٣/ اعتبار مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية وحدةً منفصلةً مستقلة عن التسلسل الهرمي داخل الوزارة، على أن تشمل مهامه تلقي الشكاوى والمظالم. ويجب أن يكون مكتب المفتش العام قادراً على حماية سلامة وخصوصية المشتكين، والقيام بتحقيقات مستقلة، على أن تُكفل لهذا المكتب صلاحية القيام بإجراءات تأديبية وجنائية، وفقاً لما نصت عليه اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وقانون العقوبات البحريني. ويقع على عاتق هذا المكتب أيضاً: تبني وتطبيق المعايير المهنية للشرطة، وتنفيذ تدريب قانوني وتوعية لضباط الشرطة.

نتنمي هذه التوصية إلى الفئة الثانية، أي تنفيذ متوسط المدى.

تتمتع أهمية استقلالية مكتب المفتش العام في مدى قدرته على مراقبة أداء الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية، وبالتالي التصدي للمخالفات وأوجه القصور الناجمة عن ممارسات التابعين والعاملين بالوزارة من مختلف التخصصات والفروع. ولا خلاف حول هذا المبدأ. ورغم الاستقلال، يتبع المكتب إدارياً لوزير الداخلية، ويرفع تقاريره إليه للمتابعة والتنفيذ. ومن المفيد أن يتكون المكتب من أشخاص لهم خلفية قانونية، ولا يرتبطون بوظائف أخرى منعاً لتضارب الاختصاصات والمصالح، على أن يراعى تمثيل المرأة في هذا المكتب. ويضع المكتب الاجراءات الإدارية والمالية التي تحفظ له استقلاليتها.

٤/ تعديل المرسوم الخاص بتأسيس جهاز الأمن الوطني، لإبقائه جهازاً معنياً بجمع المعلومات الاستخبارية، دون إنفاذ القانون أو التوقيف. ويتعين أن يكون لجهاز الأمن الوطني مكتب مفتش عام مستقل، يقوم بنفس مهام مكتب الشكاوى المبين أعلاه بوزارة الداخلية. كما يجب إقرار تشريع ينص على سريان أحكام قانون الإجراءات الجنائية عند توقيف الأشخاص حتى أثناء سريان حالة السلامة الوطنية.

نتنمي هذه التوصية إلى الفئة الأولى، أي التنفيذ الفوري. تأتي هذه التوصية في إطار الإصلاح التشريعي والذي يحتاج إلى لجنة فنية مختصة تكون بمثابة لجنة مستقلة (independent committee) أو لجنة فرعية (sub-committee) تابعة للجنة الوطنية المستقلة المعنية بتنفيذ

توصيات تقرير (بسيوني)، فتكون بمثابة (لجنة المراجعة القانونية). أنظر التعليق على التوصية الأولى.

في إطار التنفيذ، أصدر الملك مرسوماً ملكياً في ٢٨/١١/٢٠١١ عدل بموجبه المادة الرابعة المختصة بجهاز الأمن الوطني، نصت على: (يختص جهاز الأمن الوطني بجمع المعلومات ورصد وكشف كافة الأنشطة الضارة...). ونصت المادة الخامسة على: (أن يحيل جهاز الأمن الوطني الحالات التي تستدعي القبض أو التوقيف الى وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها).

٥ / تبني إجراءات تشريعية تتطلب من النائب العام التحقيق في دعاوى التعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة القاسية وغير الإنسانية، أو المعاملة أو العقوبة المهينة، والاستعانة بخبراء مستقلين في الطب الشرعي. ويجب أن تضمن هذه الاجراءات سلامة الذين يرفعون مثل هذه الدعاوى. إضافة الى ذلك، ينبغي أن يوفر التشريع وسيلة تعويض لأي شخص يدعي تعرضه للانتقام بسبب رفعه دعوى بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الثانية، أي تنفيذ في المدى المتوسط.

تأتي هذه التوصية أيضاً في إطار الاصلاح التشريعي والذي يحتاج إلى لجنة فنية مختصة تكون بمثابة لجنة مستقلة (independent committee) أو لجنة فرعية (sub-committee) تابعة للجنة المنفذة لتوصيات تقرير (بسيوني)، ويمكن تسميتها بـ (لجنة المراجعة القانونية). أنظر تعليقنا على التوصية الأولى. وينبغي تجريم التعذيب والأشكال الأخرى من المعاملة القاسية وغير الإنسانية وتضمن ذلك في قانون العقوبات. كما نقترح أن تتكون وحدة داخل مكتب النائب العام تختص بتلقي الشكاوى حول حالات التعذيب، ومنحها صلاحيات التحقيق فيها، ورفع تقريرها للنائب العام بنتائج التحقيق وتوصياتها. على ألا تتعارض مهام هذه الوحدة مع (الهيئة المستقلة الدائمة للتحقيق في شكاوى التعذيب) التي أشارت إليها التوصية السابقة أدناه. بل يكمل كل منهما عمل الآخر.

في إطار التنفيذ، كان بيان مجلس الوزراء الصادر في ٢١/١١/٢٠١١، قد أعلن تعديلاً يتعلق بـ (تعريف التعذيب، وتجريم جميع أنواعه، وتشديد العقوبات على مرتكبيه في قانون العقوبات، مع إزالة أي قيود على فترة تقديم شكاوى التعذيب، وأن هذه التعديلات ستضمن توافق قوانين البحرين الخاصة بالتعذيب مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان)، وسيحال التشريع الى البرلمان للمصادقة عليه.

٦ / إتاحة الفرصة لمراجعة جميع أحكام الإدانة الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية التي لم تأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك الاستعانة بمحام استعانة كاملة وفورية، وعدم قبول الأدلة التي انتزعت بالإكراه.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الأولى، التنفيذ الفوري. نقترح أن تتولى المحاكم الاستئنافية المختصة هذه المهمة ترسيخاً لدور المحاكم الوطنية العادية في تطبيق العدالة وتأكيداً لحق المواطن في التقاضي أمام قاضيه الطبيعي. وتسترد المحاكم الاستئنافية بمعايير المحاكمة العادلة الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي انضمت إليه البحرين في عام ٢٠٠٦.

في مجال التنفيذ، فقد صدرت الأوامر الرسمية بإحالة القضايا التي صدرت أحكام بشأنها في محاكم السلامة الوطنية، الى القضاء المدني ليبت فيها مجدداً من قبل محكمة الاستئناف.

٧ / القيام بتحقيقات فاعلة وفقاً لمبادئ الردع الفعال، والتحقيق في جميع حالات القتل المنسوبة لقوات الأمن، والذي يقع خارج اطار القانون، أو بشكل تعسفي أو الإعدام دون محاكمة، وكذلك التحقيق في جميع دعاوى التعذيب، والمعاملة المشابهة، من قبل هيئة مستقلة ومحيدة، وفقاً لمبادئ اسطنبول، ويجب أن يفرض التحقيق في الانتهاكات المزعومة الى محاكمة الأشخاص المتورطين بطريقة مباشرة وعلى كل المستويات، مع ضرورة اتساق العقوبة مع خطورة الجرم. وكذلك تأسيس هيئة مستقلة دائمة للتحقيق في كل شكاوى التعذيب أو سوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة أو سوء المعاملة الأخرى التي تمت على أيدي السلطات. ويجب أن يقع عبء إثبات إتساق المعاملة مع قواعد منع التعذيب وسوء المعاملة، على الدولة.

نقترح أن تضطلع اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ توصيات تقرير بسيوني القيام بالتحقيقات الفورية في حوادث القتل المنسوبة لقوات الأمن وتحديد المسؤولين عنها. وعليها أن تستعين بالخبرات الوطنية، والإقليمية والدولية إن دعت الضرورة، لمساعدتها في إجراء التحقيقات المتعلقة بتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي حسب مقتضى الحال. وبهذا تنتمي هذه الفقرة من التوصية إلى الفئة الأولى، أي التنفيذ الفوري.

أمّا إنشاء الهيئة المستقلة الدائمة للتحقيق في شكاوى التعذيب، فهي تنتمي إلى الفئة الثالثة من حيث التنفيذ، أي على المدى الطويل. ويتطلب ذلك التشاور المستمر مع جمعيات حقوق الإنسان، خاصة تلك العاملة في مجال مناهضة التعذيب، وكذلك التشاور مع الخبراء في مجال حقوق الإنسان على المستوى

الوطني والإقليمي والدولي.

٨/ تنفيذ برنامج موسع للتدريب على قواعد النظام العام، وذلك للعاملين بقوات الأمن العام، وجهاز الأمن الوطني، وقوة دفاع البحرين، بما في ذلك شركات الأمن الخاصة التابعة لها، وفقاً لأفضل الممارسات الصادرة عن الأمم المتحدة. ومن أجل ضمان الالتزام المستقبلي بمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والمبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ويجب تدريب قوات الأمن على الحقوق الأساسية للإنسان أثناء التوقيف، وسماع الأقوال، وعلى وجه الخصوص ضرورة رفض المشاركة في أية إجراءات قد يشوبها تعذيب أو شكل من أشكال سوء المعاملة المحظورة.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الثالثة، أي تنفيذ على المدى الطويل.

في هذه المرحلة الهامة يأتي دور منظمات المجتمع المدني. عليه نقترح إيلاء تنفيذ هذه التوصية لجمعيات حقوق الإنسان الوطنية مثل الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.. الخ. كما ينبغي توفير الميزانية اللازمة وفقاً لخطة عمل معتمدة تقدمها تلك الجمعيات. هذا الاقتراح يساهم في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والانتقال بها إلى مرحلة الفعل.

على المستوى التنفيذي لتوصية (تقرير بسيوني)، وقع وزير الداخلية في ٨/١٢/٢٠١١، مذكرة تفاهم مع المكتب الإقليمي للصليب الأحمر الدولي، تتضمن الإفصاح للصليب الأحمر بزيارة مراكز التوقيف والسجون التابعة للداخلية؛ وتشمل المذكرة إقامة الصليب الأحمر دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للعاملين في وزارة الداخلية بغرض تنمية مهاراتهم وترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان بينهم.

٩/ اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتجنب التوقيف بدون إتاحة لممارسة حق الاستعانة سريعاً بمحام أو منع التواصل مع العالم الخارجي. وفي جميع الأحوال، يجب أن تكون كل عمليات التوقيف خاضعة للمراقبة الفعالة لجهاز مستقل. ويجب اطلاع الشخص المقبوض عليه على صورة من أمر القبض، ولا يجوز حجزه وحرمانه من التواصل مع الآخرين؛ ومن حق الأشخاص الموقوفين الإتصال بمحام والحصول على زيارات أسرية على النحو الوارد بقانون الإجراءات الجنائية البحريني.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الثانية، أي تنفيذ على المدى المتوسط.

يُقترح تفعيل دور الاشراف القضائي في مرحلة القبض

والتحقيق الأولي؛ وتضمن ذلك في قانون الإجراءات الجنائية.

١٠/ توصي اللجنة بأن تقيم الحكومة بصورة عاجلة، وأن تطبق بشكل قوي، برنامجاً لاستيعاب أفراد من كافة الطوائف في قوى الأمن.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الثالثة، أي تنفيذ على المدى الطويل.

يُقترح إنشاء مفوضية لمراجعة التوظيف في القطاعين العام والخاص، يكون من مهامها خلق التوازن اللازم بين مكونات المجتمع البحريني في جميع الوظائف الحكومية والخاصة.

١١/ تدريب الجهاز القضائي، وأعضاء النيابة العامة، على ضرورة أن تكون وظائفهم عامل مساهم في منع التعذيب وسوء المعاملة واستئصالهما.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الثالثة، أي تنفيذ على المدى الطويل.

تأتي هذه التوصية في إطار إجراء إصلاح الجهاز العدلي، خاصة القضاة وكلاء النيابة، للقيام بواجبهم من أجل دولة يسودها حكم القانون. ويتطلب هذا مراجعة قانون الإجراءات الجنائية بواسطة اللجنة التي اقترحناها في التوصية الأولى (لجنة المراجعة القانونية)؛ بحيث تعمل على تقديم مقترحات للبرلمان لتضمين التشريعات ذات الصلة بضمانات المحاكمة العادلة بجميع مراحلها، شاملة مرحلة ما قبل المحاكمة في قانون الإجراءات الجنائية، وتحديد الجهة المسؤولة ابتداء من مرحلة القاء القبض على المتهم، بغرض القيام بالإشراف على تلك الإجراءات وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، خاصة الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والذي انضمت إليه البحرين في عام ٢٠٠٦. يتزامن مع هذا التطور التشريعي الهام، وضع برامج بناء قدرات للقضاة والنيابة.

ويقترح أيضاً: إنشاء إدارات للتدريب داخل الجهاز القضائي ووزارة العدل، تكون مهمتها تأهيل وبناء قدرات القضاة وكلاء النيابة بصورة مستمرة. وإلى حين إنشاء تلك الإدارات، يُمكن دعوة مؤسسات دولية تابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان لتنفيذ برامج بناء قدرات في هذا المجال، مع توفير الدعم المالي والفني اللازمين.

١٢/ يتعين وجود تسجيل سمعي ومرئي لكل المقابلات الرسمية مع الأشخاص الموقوفين.

هذه التوصية تنتمي إلى الفئة الأولى المعنية بالتطبيق الفوري.

غرض التوصية هو قطع الشك باليقين من جهة الاعتراف تحت التعذيب والإكراه البدني والمعنوي، فوجود التسجيلات السمعي والمرئي كفيل بضمان نزاهة التحقيق وصدقية الإفادات

أو الإعترافات.

- بالاجراء المناسب بالإعادة للوظيفة و/أو تقديم التعويض المناسب. ونقترح تشكيل لجنة فرعية تُسمى بـ (لجنة مراجعة حالات المفصولين من العمل) تسهياً لمتابعة الحالات ذات الصلة، وسرعة البتّ فيها.

١٦ / إعادة كل الطلاب المفصولين الذين لم يتم اتهامهم جنائياً بإرتكاب عمل من أعمال العنف إلى وضعهم السابق، مع ضرورة إيجاد آلية تسمح للطلاب الذين فصلوا لأسباب مشروعة، أن يتقدموا بطلب لإعادتهم إلى الجامعة، مع اعتماد معايير واضحة وعادلة للإجراءات التأديبية ضد الطلاب، وضمن تطبيق هذه المعايير بطريقة منصفة ومحيدة.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الأولى، التنفيذ الفوري. يقترح هنا أيضاً، تكوين لجنة فرعية داخل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ توصيات (تقرير بسيوني) تُسمى بـ (لجنة مراجعة حالات الطلاب المفصولين)، توصي ليس بإعادة قيد الطلاب في جامعاتهم فحسب، بل تقدم أيضاً تصوراً شاملاً لكيفية تعويض ما فاتهم من التحصيل الأكاديمي.

١٧ / تخفيف الرقابة على وسائل الإعلام، والسماح للمعارضة باستخدام أكبر للبث التلفزيوني والإذاعي، والإعلام المقروء. تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الثانية، أي تنفيذ على المدى المتوسط.

يقترح إنشاء هيئة اعلامية تتمتع بالاستقلال، وتكون مسئولة مباشرة أمام البرلمان والملك عن أداء مهامها. تشمل مهام هذه الهيئة ما يلي: وضع السياسات الإعلامية المتوازنة، لضمان توازن الفرص لكافة فئات المجتمع ومختلف التوجهات السياسية في التعبير عن آرائها؛ والاشرف على تنفيذ تلك السياسات بعد موافقة البرلمان والملك عليها.

١٨ / إتخاذ إجراءات مناسبة بما في ذلك إجراءات تشريعية للحيلولة دون التحريض على العنف والكراهية والطائفية والأشكال الأخرى من التحريض، والتي تؤدي إلى خرق حقوق الإنسان المحمية دولياً.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الثالثة، أي التنفيذ في المدى الطويل.

يقترح تشكيل لجنة قانونية تضطلع بمهام وضع مقترحات مواد تُضاف إلى قانون العقوبات، تجرّم كافة أشكال العنف، والكراهية والدعوة لها، والفتنة الطائفية والدعوة لها. وتقوم هذه اللجنة بعد التشاور مع كل الفاعلين واللاعبين الأساسيين ذوي الصلة في البحرين: من جمعيات سياسية، ومنظمات مجتمع مدني، بما فيها جمعيات حقوق الإنسان، بتقديم تصورها خلال شهر من تكوينها.. إلى مجلس النواب. كما نقترح عقب الفراغ من التعديلات التشريعية المناسبة، إنشاء مفوضية التعايش السلمي، بهدف نشر وتعزيز والتوعية المستمرة بقيم التسامح وقبول الآخر

في الجزء التنفيذي، فإن وزارة الداخلية، في بيانها الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/٨، قد اتخذت (الإجراءات اللازمة لتركيب كاميرات من أجل ضمان توفير التسجيل السمعي والمرئي لجميع المقابلات الرسمية للموقوفين، وإعداد التشريع اللازم في هذا الشأن).

١٣ / إلغاء أو تخفيف كل الأحكام الصادرة بالادانة على الأشخاص المتهمين بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي، والتي لا تتضمن تحريض على العنف، وإسقاط التهم التي لم يتم البتّ فيها ضدّهم. وكذلك تخفيف أحكام الإعدام التي صدرت في قضايا القتل المرتبطة بأحداث فبراير ومارس المنصرمين، إعمالاً لحكم المادة ٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بشأن الغاء عقوبة الإعدام والمخاوف المتعلقة بعدالة المحاكمات التي تقوم بها محكمة السلامة الوطنية.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الأولى، التنفيذ الفوري. يقع عبء تنفيذ هذه التوصية على الجهاز السياسي وقيادته. ونقترح على اللجنة الوطنية المستقلة لمتابعة تنفيذ التوصيات، أن تنظر في كل الأحكام ذات الصلة، وأن توصي - وبالسرعة المطلوبة - بالاجراء المناسب لكل حالة.

١٤ / تعويض عائلات الضحايا المتوفين بما يتلاءم مع جسامته الضرر، وتعويض كل ضحايا التعذيب وسوء المعاملة والحبس الانفرادي. وفي هذا الصدد ترحب اللجنة بالمرسوم الملكي رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ بإنشاء صندوق لتعويض المتضررين الصادر بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١١.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الأولى، التنفيذ الفوري. يقترح تفعيل صندوق تعويض المتضررين ووضعه مباشرة تحت رعاية الملك أو من يفوضه. ويكون التعويض مجزياً جابراً للضرر، بحيث يشمل أسرة الشخص المتضرر. ويكون تنفيذ هذا التدبير فورياً دون تأخير. أيضاً ينبغي التفكير في أشكال جبر الضرر الجماعي، والتي تعود بفائدة على الجماعة ككل مثل إقامة منتدى أو مركز أو جمعية تعمل على رعاية المتضررين، أو أسرهم، وتأهيلهم، وإعادة دمجهم في المجتمع.

١٥ / إتخاذ ما يلزم نحو ضمان ألا يكون من بين الموظفين المفصولين حالياً من صدر قرار فصله بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير، وحق إبداء الرأي والتجمع، وتكوين جمعيات.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الأولى، التنفيذ الفوري. يقع عبء تنفيذ هذه التوصية على الجهاز السياسي وقيادته. ونقترح على اللجنة المتابعة لتنفيذ توصيات تقرير (بسيوني) أن تنظر في الحالات ذات الصلة، وأن توصي - وبالسرعة المطلوبة

وعدم التمييز.

ضمانات تنفيذ التوصيات:

١٩/ وضع برامج تعليمية وتربوية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية لتشجيع التسامح الديني والسياسي والأشكال الأخرى من التسامح، علاوة على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

أولاً - الضمانات الوطنية:

تلعب الضمانات الوطنية دوراً كبيراً في تنفيذ التوصيات. فبدون ارادة سياسية لن يتم تنفيذ توصيات التقرير. وتبرز أهم دلالات الإرادة السياسية لتنفيذ التوصيات في تشكيل لجنة تقصي حقائق مستقلة كأول بادرة من نوعها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أيضاً هناك مؤشرات أخرى مهمة منها قبول الملك شخصياً لنتائج التقرير وتعهد بتنفيذ توصياته مما حدا به تشكيل لجنة وطنية من أجل ذلك. أيضاً قام سفير البحرين في الأمم المتحدة بتقديم التقرير للأمين العام للأمم المتحدة، متعهداً بتنفيذ توصيات التقرير. كما أن دعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لزيارة البحرين من أجل المشورة وربما المساعدة في تطبيق التوصيات مؤشراً على جدية لدى السلطات البحرينية.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الثالثة، أي التنفيذ على المدى الطويل.

تتطلب هذه التوصية إنشاء لجنة متخصصة في مجال التربية والتعليم وحقوق الإنسان لتطبيق هذه التوصيات. كما أن هناك حاجة ماسة لتبني استراتيجية وطنية لتضمين مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان كاملة في المناهج التعليمية، من مرحلة الأساس (الابتدائي) وحتى التعليم الجامعي، مع مراعاة التدرج في التطبيق. يمكن الاسترشاد في هذا المجال بتجربة المملكة المغربية. على أن تحتوى الاستراتيجية على أهداف قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، وطويلة الأجل.

الضمانات الدولية:

تبرز هنا الضمانات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بمتابعة توصيات التقرير مع جهات دولية فاعلة مثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأشار في تصريحات له إن (كبار مستشاري الأمين العام سيقومون بدراسة التقرير ومتابعة توصياته عن كثب). وأوضح بان كي مون أنه (لا بد من دراسته عن كثب الآن مع المفوضية العليا لشؤون حقوق الإنسان نافي بيلاي وغيرها من المستشارين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة).

من جهة التنفيذ، يوجد في مناهج التعليم الرسمي، مادة باسم حقوق الإنسان، وتتضمن المفاهيم الأساسية ذات الصلة، وهي موجودة فعلاً في كافة المراحل التعليمية. ولكن يمكن القول بأن هناك مجال للمراجعة والإضافة بما يتناسب مع خصوصية المجتمع البحريني، وضرورة الألفة بين ابنائه، والتركيز على الوضع الخاص ضمن المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان.

٢٠/ توصي اللجنة حكومة البحرين بضرورة إعداد برنامج للمصالحة الوطنية يتناول مظالم المجموعات التي - حتى لو كانت تعتقد أنها - تعاني من الحرمان من المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تعم الفائدة منها على كافة طوائف الشعب البحريني.

تنتمي هذه التوصية إلى الفئة الثالثة، أي تنفيذ على المدى الطويل.

وفي سياق متصل، أبلغت البحرين المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. جاء ذلك أثناء لقاء وكيل وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية لحقوق الإنسان السيد سعيد الفيحاني، نائبة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يونغ وا كانغ، على هامش انعقاد ورشة العمل المعنية بتعزيز آلية حقوق الإنسان بمجلس التعاون الخليجي المعقودة بالدوحة، قطر، في الفترة ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي - ١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١. وهذا يؤكد بأن رقابة الأجهزة الدولية ذات الصلة تمثل ضماناً أخلاقياً على الأقل لتنفيذ التوصيات.

نقترح تكوين (مفوضية دائمة للمصالحة الوطنية) تعمل من خلال برامج علمية وخطط عمل واقعية ومدروسة على مناهضة أشكال التمييز والتهميش مهما كان صغيراً، وتعزيز قيم المواطنة كإطار للحقوق والواجبات، وتقديم مقترحات حول الاندماج السياسي من خلال المشاركة في صناعة القرار عبر المؤسسات الوطنية والدستورية. وكذلك كيفية تحويل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى واقع معاش.

انضمت البحرين إلى ست من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع المعنية بحقوق الإنسان، وهي: "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" (١٩٩٠)، و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (٢٠٠٢)، و"اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" (١٩٩٨)، و"اتفاقية حقوق الطفل" (١٩٩٢)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢٠٠٦)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠٠٧)، كما انضمت إلى "البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل الخاصين باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية" (٢٠٠٤).

البحرين: منارة الحريات الدينية وهدم المنشآت خطأ تم تداركه

عامّة (١٩ منشأة دينية)، وفي أخرى أقل من ذلك (٦ منشآت أقيمت على أراض خاصة، ولكن البناء لم يرخّص رسمياً)، ولم تفرق الأوامر الرسمية بين المنشآت المقامة على أملاك الدولة أو على أراض خاصة، وسارعت في هدمها دون منح فرصة للإستماع الى صوت معارضي الهدم أمام جهة الإدارة ثم أمام القضاء (فقرة ١٣٣٢).

واضح أن القرار اتخذ بدون تدبّر ومعرفة حساسية الموضوع. ولكن من حسن الحظ، أن الحكومة التفتت الى القضية، فأوقفت نشاطها، وأعلن الملك في ٢٢ مايو ٢٠١١ بأنه سيتم بناء دور عبادة جديدة للشيعّة، وأوصت لجنة بسيوني بـ (متابعة إعلان الملك بأن الحكومة ستقوم ببناء أماكن عبادة على نفقتها عوضاً عن الأماكن التي تعرضت للهدم بموجب قرارات ادارية)؛ وقد رحبت اللجنة بطريقة معالجة حكومة البحرين لهذه المسألة في أقرب وقت ممكن (فقرة ١٣٣٦).

خلاصة:

١/ حرية الممارسة الدينية واحترام الأديان والمذاهب أمرٌ مشهود في البحرين، وإن ما حدث مؤخراً كان خطأ، وجاء في ظرف سياسي عصيب على الحكومة كما على المجتمع نفسه، والذي لازال يحاول تضييد جراحه السياسية والاجتماعية.

٢/ لا توجد شواهد في سلوك الحكومة البحرينية تفيد بأنها تنقصد بالإيذاء والعقاب المواطنين لمجرد ممارستهم لمعتقداتهم الدينية؛ كما لا توجد شواهد تفيد بتعمد تدمير أماكن العبادة لأية فئة دينية أو مذهبية. ما يجعلنا وغيرنا يعتقد بأن قراراً خاطئاً قد اتخذ، وتمّ التراجع عنه حتى قبل تشكيل لجنة بسيوني.

٣/ الحلّ التي وضعتها الحكومة، وعلى لسان الملك، ليس فقط تحمل جانباً تعويضياً لسلوك طارئ غير منهجي، بل وتحمل صفة (تطليب الخاطر) كون التعويض أكبر بكثير مما تعرض للهدم، الأمر الذي من شأنه يعيد الوضع الى سابق عهده من تسامح واحتضان للتنوع الديني، ورعاية رسمية لأماكن العبادة التي اعتاد القائلون عليها استلام المساعدات والمعونات السنوية مباشرة من الحكومة، بناء على أوامر ملكية، كما يحصل في محرم من كل عام للشيعّة.

الطائفي للشيعّة) وتعرّض للمقدّس بنظرهم، وبالتالي ساهم ذلك في تحويل القضية السياسية الى ما يشبه الصراع الطائفي. وها هنا تكمن الخطورة حقاً.

القضية ليست في أن الأماكن المزالة أو المهذمة مستوفية للشروط القانونية والإدارية المطلوبة؛ فحسب تقرير بسيوني (فقرة ١٧٠٧) لم تستوفى تلك الشرائط سوى خمس منها فقط... ولكن القضية تكمن في (توقيت الهدم) وفي (الأسلوب) من جهة عدم استيفاء الإجراءات القانونية من قبل الجهة الرسمية المعنية، وحسب تقرير بسيوني (فقرة ١٣٣٠): (لم تتبع الحكومة الإشتراطات المنصوص عليها في القانون الوطني بشأن الإخطار وإصدار الأمر القضائي بالهدم. بل اعتمدت على قانون السلامة الوطنية). وهذا ما أشرنا اليه في المرصد البحريني (عدد يونيو/ يوليو الماضيين) وقلنا أنه تم التفريط بسمعة البحرين بلا فائدة. وبحق وكما قال تقرير بسيوني (الفقرة ١٣٣٤): (يساور اللجنة شيء من القلق حول التوقيت الذي تمت فيه عمليات الهدم، أي خلال الفترة من ٣/١١ - ٢٠١١/٥، حيث ترتبط تلك الفترة بأحداث فبراير ومارس. فمن المؤكد أن الحكومة كانت تعلم مسبقاً بمسألة بناء هذه المنشآت، وعدم حصولها على تراخيص قانونية سليمة، وعدم مطابقتها لقوانين البناء. ومع ذلك، لم تقم الحكومة باتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لوقف بناء هذه المنشآت طوال السنوات الماضية. ومن ثم، فلقد كان حرياً بالحكومة أن تدرك أن تنفيذ عمليات الهدم في ظل هذه الظروف - سيما فيما يتعلق بتوقيت الهدم وطريقته، وأن معظم هذه المنشآت هي منشآت دينية شيعية - من الطبيعي أن يُنظر اليه باعتباره عقاباً جماعياً من شأنه أن يوجّع التوتر بين الحكومة والمواطنين الشيعية).

واضح ان حجّة الحكومة في بعض القضايا قوية من جهة التعدي على أملاك

البحرين بين دول الخليج، كانت والى أشهر مضت، المنارة الساطعة في مجال حرية التعبير الديني. لا يوجد بلد خليجي يتمتع فيه المواطنون والمقيمون على حد سواء بالحرية الدينية في الممارسة والتعبير مثلما هو موجود في البحرين. وإذا كان هناك اختلاف في الرأي والتقييم في القضايا السياسية، فإن أحداً لا يختلف على حقيقة تمتّع البحرين بهامش واسع جداً في حرية التعبير الديني للمسلمين وغير المسلمين. هذا هو تاريخ البحرين الحديث يكشف عن ذلك بصورة لافتة للنظر، كما يكشف حقيقة أن السلطات الرسمية تقدّم مساهمات مادية كبيرة لمختلف الفئات الدينية المسيحية واليهودية والشيعية والسنيّة والهندوسية والسيخية وغيرها. وقد ألمح تقرير بسيوني الى هذه الحقيقة، وقال بأن البحرين تعدّ نموذجاً للوثام العرقي والطائفي مقارنة بالمجتمعات المجاورة لها.

لكن هذا المنجز التاريخي، وبعيداً عن الخلاف المذهبي فيما يتعلق بالعقائد والمتبنيات الفكرية، كاد أن يتبدّد كليّة في لحظة عطب تاريخي، لتظهر البحرين وكأنها قاب قوسين من اقتتال طائفي، ومن أنها بلدٌ قامعٌ للحريات الدينية لشريحة معتبرة من السكان. فبين ٢٠١١/٣/١، و٢٠١١/٥/١١، تعرضت بعض المساجد والحسينيات وغيرها من المنشآت الدينية الى الهدم والتدمير، وذلك في خضم الصراع السياسي/ الطائفي المحتدم، ما جعل المراقبين غير مصدّقين ما يحدث فعلاً. بغض النظر عن عدد المنشآت الدينية، وحجم الضرر الذي تعرضت له، والتي قدرتها لجنة بسيوني بـ ٣٠ منشأة، وبغض النظر أيضاً عن اتهام الحكومة لبعض المتظاهرين باستخدام بعضها كمراكز تجمع ضد الشرطة وتخزين قنابل المولوتوف، فإن قرار التعرّض لتلك المنشآت في ذلك الوضع العصيب كان خطأً سياسياً فادحاً، كونه لاس (العصب

ردود الفعل الدولية على تقرير (بسيوني)

ترحيب بالتقرير، ودعوة لتنفيذ

التوصيات، وإجراء مصالحة وطنية

من الواضح لمتابعي الشأن البحريني، أن تشكيل لجنة تقصي الحقائق أريد منه - إضافة الى تحسين وضع حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات - إيجاد مخرج للأزمة السياسية في البحرين. ولقد رحّبت الدول جميعاً، وكذلك منظمات حقوق الإنسان الدولية بتشكيل اللجنة، إيماناً منها بقيم العدالة، والإستقرار، والديمقراطية؛ وكذلك قناعة منها بأن هناك حاجة الى منصّة تنطلق منها الخطوات من أجل ترميم الوضع السياسي والإجتماعي والحقوقى وغيره في البحرين.

مثل هذه الرؤية، كانت مدركة أيضاً لدى القيادة السياسية في البحرين. فهي بلا شك تعلم أن تشكيل اللجنة ما هو إلا مدخل أساسي لمعالجة الوضع المتأزم سياسياً وأمنياً، من أجل استعادة البحرين عافيتها، والمجتمع البحريني لحمته وطمأنينته.



وجاء تقرير لجنة تقصي الحقائق بمستوى الأمل الذي كان ينتظره أصدقاء البحرين الحريصين على استقرارها وتطورها، من جهة الشفافية، والحيادية، والموضوعية والمهنية. وكما كان متوقّعا أيضاً، فإن الملك حمد بن عيسى آل خليفة، قبل بالتوصيات جميعاً، وتعهّد بتنفيذها، وطلب فوراً بوضع آليات التنفيذ.

لقد لقي تقرير لجنة بسيوني، ثناءً وترحيباً منقطع

النظير؛ ولأن المسألة ذات طابع سياسي أيضاً، فإن ردود فعل الدول الصديقة تجاه التقرير يعكس رغبتها واهتمامها وتطلعها لبحرين حرة ومزدهرة.

كل المواقف الرسمية الحكومية، الأجنبية والعربية، جاءت مؤيدة للتقرير، وقد اتفقت جميعها على أنه يشكل حدّاً فاصلاً بين الماضي والمستقبل؛ وأكدت على ضرورة تطبيق التوصيات الواردة فيه، وعلى المصالحة الوطنية، سواء جاءت في سياق التطبيق أو بعده بقليل، إذ لا بدّ من معالجة الموضوع السياسي إما بالتوازي مع حل الملف الحقوقي، أو في مرحلة تالية. وقد أعلن الملك حمد أثناء زيارته لبريطانيا، في ١٢/١٢/٢٠١١، بأنه قرر دعوة كل القوى السياسية - بما فيها المعارضة - الى مناقشة عملية المصالحة الوطنية وإجراءات الإصلاح المطلوبة، والتي تكفل وضع حدّ للخلاف السياسي.

فيما يلي استعراض، لمواقف تلك الدول من تقرير بسيوني، ورؤيتها للمعالجات المطلوبة في المستقبل، والتي رغم تشابهها، لا تختلف كثيراً عن رؤية القيادة السياسية في البحرين.

الولايات المتحدة الأميركية:

١/ بيان البيت الأبيض، ٢٣/١١/٢٠١١: إننا نرحب بالتقرير الذي أصدرته اليوم لجنة التحقيق المستقلة في البحرين، والذي يقدم تقييمًا وإفياً ومستقلاً للأحداث في البحرين منذ اندلاع الاحتجاجات لأول مرة في شهر فبراير الماضي. إن قرار الملك حمد تشكيل اللجنة كان قراراً شجاعاً، ونحن نثني عليه لأجل ذلك. كما أننا نشيد برئيس اللجنة، شريف بسيوني، والأعضاء الآخرين في اللجنة لجهودهم الشاملة والدقيقة والمثابرة طيلة قرابة خمسة أشهر. ويحدد التقرير عدداً من الانتهاكات المزعجة لحقوق الإنسان خلال تلك الفترة؛ ومن واجب الحكومة البحرينية الآن أن تحاسب أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، وأن تضع موضع التنفيذ تغييرات مؤسسية لضمان عدم حدوث مثل هذه الانتهاكات مرة أخرى. إننا نرحب بالتزام الملك حمد بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، وسوف نتابع عن كثب عملية التنفيذ. وعلى نطاق أوسع، نحن نعتقد أن تقرير اللجنة والخطوات التالية التي ستتخذ لتنفيذ توصياته يمكن أن تكون دعامة لدفع عجلة المصالحة والإصلاح. نحن نحث الحكومة وجميع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات تؤدي إلى احترام حقوق الإنسان المشروعة عالمياً، وإلى إصلاحات جديدة ذات معنى تلبى التطلعات المشروعة لجميع أبناء البحرين.



٢/ بيان وزارة الخارجية الأميركية، ٢٣/١١/٢٠١١: نرحب الولايات المتحدة بصور تقرير لجنة التحقيق المستقلة في البحرين، ونحن نشيد بمبادرة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في التكليف به. من الضروري أن يحل البحرينيون أنفسهم المسائل الواردة في التقرير وأن يمشوا قدماً بطريقة تشجع على الإصلاح والمصالحة والاستقرار.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات التي حددها التقرير، ونحث الحكومة وجميع أطراف المجتمع البحريني على معالجتها بطريقة سريعة جداً ومنتظمة. وقد ألزمت حكومة البحرين نفسها بتشكيل لجنة متابعة لتطبيق توصيات التقرير؛ ونحن ننادي بتنفيذ كامل وسريع لهذه التوصيات. وستواصل الولايات المتحدة دفع عجلة الحريات الجوهرية وحقوق الإنسان لجميع مواطني البحرين. ونحن نؤمن بأن تقرير لجنة التحقيق المستقلة في البحرين يتيح فرصة تاريخية لجميع أبناء البحرين للمشاركة في عملية لأمر الجراح من شأنها أن تعالج المظالم المزمنة، وتسير بالأمة إلى طريق الإصلاح الحقيقي والمستدام.

٣/ مارك تونر، نائب المتحدث الرسمي، ٢٨/١١/٢٠١١: سنل عما إذا كانت الخارجية الأميركية ترى التقرير منصفاً وحيادياً وصادقاً غير مجامل، وما إذا كانت الحكومة البحرينية تتخذ الخطوات



الجادة نحو محاسبة من أخطأ في مواجهة الاحتجاجات والتظاهرات، وأن حكم القانون سيكون سائداً، وما إذا كان التقرير سيقود في النهاية إلى المصالحة الوطنية؟ أجاب تونر بأن التقرير ذو مصداقية وشفافية، وأن الحكومة لاتزال تدرس مختلف جوانبه، وأكد على أن هناك عملية ذات مصداقية وشفافية قد تم تنفيذها من خلال

لجنة تقصي الحقائق التي قامت بالمهمة المطلوبة، وأضاف: (نشيد بعمل اللجنة ونشيد بالملك لسماحه لها بالعمل في جو حر لا قيود فيه). وقال بأن واشنطن تراقب وترصد التطورات اللاحقة للتقرير، موضحاً أن الحكومة البحرينية قد شكلت لجنة لتنفيذ توصياته، وأبدى ترحيبه بها، مشيراً إلى (أنها خطوة أولى جيدة، وسنحث الحكومة على الالتزام بأعلى معايير الشفافية والمسؤولية التي أوصى بها التقرير). وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، والخطوات التي اتخذت حتى الآن، أجاب تونر بأن لجنة متابعة تنفيذ التوصيات حين تتخذ الخطوات المطلوبة، فإن ذلك (سيساعد على دفع عملية المصالحة الوطنية إلى الإمام). وشدد على أن تولي البحرين عنايتها في تنفيذ التوصيات، خاصة وأن الملك بذل جهداً في معالجة بعض النتائج التي نجمت عن فترة الإضطرابات، وتابع: (نريد أن نرى انبثاق عملية مصالحة وطنية، وبعدها - حتماً - ستنبثق عملية سياسية تقود إلى أو تُعنى بتلبية تطلعات الشعب البحريني). ومضى: (نرغب بشدة في أن نرى تطلعات الشعب البحريني في الديمقراطية قد تمت تليبيتها من قبل الحكومة، وفي النهاية هذا هو الهدف. إنهم - أي في الحكومة - يحتاجون لعمل المزيد لمعالجة الهواجس المشروعة لشعبهم، ولتفعيل الإصلاحات الديمقراطية. إنهم في مرحلة يحاولون فيها الآن الشروع في عملية يتم من خلالها معالجة بعض الظلمات وأيضاً بعض الأحداث التي جرت في الربيع الماضي؛ ونحن نعتقد بأن هذا أمر جيد وحسن، وسنستمر في متابعة الوضع مستقبلاً).

وحول سؤال بشأن التظاهرات والاحتجاجات المستمرة، قال تونر: (من المهم أن الحكومة سمحت للمتظاهرين سلمياً بالتظاهر) وأضاف بأن الولايات المتحدة لا تتسامح مع انتهاكات حقوق الإنسان.

بريطانيا

١/ وزير الخارجية وليم هيج، ٢٣/١١/٢٠١١: رحب وزير الخارجية بالرد المبدئي لملك البحرين على تقرير لجنة تقصي الحقائق، والتزام حكومته بتنفيذ توصياته، وضمان المساءلة عن





بتأسيس لجنة تقصي الحقائق وسماعها لها بنشر تقريرها الذي يقع في ٥٠٠ صفحة، والتقرير يقدم سرداً مفصلاً ومتوازناً للأحداث المحيطة بحركة البحرين الإحتجاجية والسياق الذي جرت فيه، وكيفية تعامل أجهزة الحكومة معها. إن حكومة البحرين تقف على مفترق طرق

حاسم، وبوسعها أن تكتسب مصداقية لدى مواطنيها والمجتمع الدولي من خلال ضمان سيادة حكم القانون؛ وتوسيع دائرة الإصلاحات الديمقراطية؛ والإنخراط في حوار ذي مغزى مع المعارضة؛ والمضي قدماً في تنفيذ توصيات التقرير بكل جدية وإخلاص. أثق بأن الحكومة البريطانية، وكما أشار وزير الخارجية، وبوصفها صديقة للحكومة البحرينية، أن تشجع وتحت الأخيرة على اتباع الطريق الصحيح في المدى الطويل، مهما اكتنف ذلك من صعوبات في المدى القصير، وذلك من أجل شعب البحرين والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

النائب مارتن هورود (حزب الديمقراطيين الأحرار): حقيقة أن التقرير قد صدر، فإنه يمثل تطوراً إيجابياً ينبغي العز على النواجز. كما أن حقيقة أن التقرير جاء متشدداً لا مجاملة فيه، يعطي مؤشراً إلى إمكانية استيعاب البحرين للإنتفاخ والمحاسبة. السؤال الآن هو: ماذا بعد؟ وكما تقول العفو الدولية فإن المحك الآن يكمن في مدى الجدية والنطاق والسرعة التي ستتحرک بها الحكومة البحرينية في مجال تنفيذ توصيات التقرير.

النائبة لورا ساندي (حزب المحافظين): أعتقد أن صدور التقرير جاء في الوقت المناسب؛ وستشكل قدرة الناس على رؤية الشفافية خطوة هامة في طريق المصالحة بين السنة والشيعية في البحرين. النائب ستيفن فيليبس: من المهم تقديم أولئك المسؤولين عن الإنتهاكات للعدالة؛ وبنفس القدر من الأهمية أن ندرك بأنه ما من حاكم عربي آخر قام طوعاً بإجراء مثل الفحص الدقيق لأداء حكومته، ولهذا السبب فإنني أرى أن حكومتنا تقوم بالتحرك الصحيح تجاه البحرين.

فرنسا: برنار فاليرو، الناطق باسم الخارجية الفرنسية، ٢٤/١١/٢٠١١: نحى نشر تقرير لجنة بيسيوني التي أنشئت نهاية يونيو، بغية كشف ملابس أعمال العنف التي جرت في البحرين منذ فبراير. إن الكلمة التي ألقاها الملك في مناسبة تسليم هذا التقرير، وخصوصاً الإرادة التي أظهرها الملك لتنفيذ توصيات اللجنة ومعاينة الأشخاص المذنبين لانتهاكهم حقوق الإنسان، مرحب بها. كما أننا نحى الإرادة المؤكدة من قبل الملك للبدء بإصلاحات. ندعو السلطات ومجمل الأطراف إلى تنفيذ توصيات هذا التقرير والاتفاق على إصلاحات بغية أن لا تتكرر أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. من المهم من الآن فصاعداً أن تسلك السلطات والمعارضة طريق الحوار في سبيل تشجيع المصالحة الوطنية، وإتاحة التهئة الدائمة للتوترات، وذلك في ظل احترام حقوق الإنسان والمبادئ

الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، ووضع آليات لمنع التجاوزات في المستقبل، مشيراً إلى أن العالم سيراقب الساحة البحرينية للتأكد من أنها تعمل على التصدي للانتهاكات الخطيرة التي تم تحديدها، معتبراً ذلك عاملاً حاسماً لتحقيق الاستقرار في البحرين في المستقبل. وطالب وزير الخارجية، حكومة البحرين بتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق موضحاً أن السلطات تتحمل مسؤولية خاصة عن ذلك. واعتبر هيغ أن التقرير يعد فرصة هامة لإعادة بناء الثقة وتعزيز عملية الإصلاح والمصالحة؛ كما ناشد كافة الجماعات المعارضة ضرورة العمل على تحقيق التوصيات الواردة في التقرير لإظهار التزامها بالمصالحة والمساهمة في عملية التجديد، مبدياً استعداد المملكة المتحدة لتقديم أي مساعدات للبحرين في هذا العمل الهام.

٢/ وزير الخارجية وليام هيغ أمام البرلمان، ٢٨/١١/٢٠١١: لا بد وأن أعضاء البرلمان قد تدارسوا التقرير الذي طال انتظاره الصادر عن لجنة التحقيق المستقلة التي شكلها عاهل البحرين الملك حمد. يؤكد التقرير الانتهاكات المولمة المثيرة للصدمة، بما فيها الاستخدام المفرط وغير الضروري للقوة ضد المتظاهرين، وحالات الوفاة تحت الاعتقال نتيجة التعذيب، و(الممارسات المنهجية للإساءة البدنية والنفسية) للمعتقلين، و(التهريب المتعمد) لعائلات المشتبه بهم، والاعتقالات القسرية، والكثير من الانتهاكات للقانون الدولي والبحريني. كما يوجه أصابع الاتهام نحو بعض المتظاهرين الذين استهدفوا قوات الأمن البحرينية. وقد وضعت اللجنة خطوات واضحة لتتخذها الحكومة البحرينية الآن، بما في ذلك تشكيل لجنة وطنية مستقلة للإشراف على تنفيذ هذه التوصيات، ولجنة مستقلة لمحاسبة من خرقت القانون، وإجراء تحقيق مستقل بحالات الوفاة التي تسببت بها قوات الأمن، وكافة مزاعم التعذيب والانتهاكات، وتأسيس منظمة جديدة لمناهضة التعذيب لتشرف كذلك على تدريب قوات الأمن في مجال حقوق الإنسان، وتجنيب الشيعة في صفوف قوات الأمن، والإعفاء أو الإفراج عن المدانين بجرائم تتعلق بحرية التعبير عن الرأي. وقد طلبت اللجنة من الحكومة البحرينية نشر جدول زمني لتنفيذ هذه التوصيات وغيرها مما أوصت بها اللجنة. ونحن ندين التصرفات التي وصفت في التقرير، وندعو لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق بالكامل. ندرك طبيعة اللجنة التي لم يسبق لها مثيل، حيث أن هذه هي أول مرة تدعو فيها حكومة في المنطقة لجنة دولية للتحقيق بمزاعم وقوع انتهاكات، ونحن نرحب بتعهد الملك حمد باستغلال هذا التقرير (كعامل للتغيير) لأجل التغلب على الفروقات في البحرين.

تحدثت مع وزير الخارجية البحريني عقب صدور التقرير مباشرة، ملحاً على ضرورة تنفيذ توصياته، ومعرباً عن استعدادنا للمساعدة في ذلك. الآن حان الوقت لكل من الحكومة والمجموعات المعارضة للتجاوز بصورة بناءة بشأن ترويج التسامح والمصالحة، والتأكيد على الإلتزام المشترك تجاه مستقبل سلمي للبحرين. ان حكومتنا على استعداد لتقديم كل الدعم للمشاريع الهادفة لتحقيق قدر أكبر من المشاركة السياسية، ومحاربة الفساد، والقضاء على البطالة في كل بلدان منطقة الخليج.

٣/ نقاش في البرلمان البريطاني، ٢٨/١١/٢٠١١: النائبة آن كلويد (حزب العمال): أرحب بمبادرة ملك البحرين



الإتحاد الأوروبي:

كاثرين أشتون: المندوبة السامية للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، ٢٤/١١/٢٠١١: اليوم، أنظر بإيجابية لصدور تقرير لجنة

البحرين المستقلة لتقصي الحقائق. إنني أدعو كل الأطراف في البحرين لبذل أقصى ما في وسعها لتنفيذ التوصيات التي حفل بها التقرير في أسرع وقت وبشكل متكامل. إن الإتحاد الأوروبي على أهبة الإستعداد لمساعدة البحرين في هذا الجهد الذي يجب أن نعترف بأنه جهد بحريني وبقيادة بحرينية، أمله بأن يؤدي تقرير اللجنة الى مساعدة البحرين في فتح فصل جديد في تاريخها، مدفوعاً بعملية مصالحة وطنية شاملة مبنية على حوار سلمي بناء.

النوم المتهتدة: مارتين نسيركي، المتحدث باسم الأمم المتحدة،

٢٤/١١/٢٠١١: (سندرس عن كذب التقرير وما يتخذ لمتابعته. إن الأمين العام يدعو الحكومة إلى ضمان تطبيق توصيات التقرير ليكون خطوة ذات مغزى على مسار معالجة الادعاءات الخطيرة لانتهاكات حقوق الإنسان). وأضاف: أعرب الأمين العام عن الأمل في أن يساعد صدور التقرير وتطبيقه في خلق الظروف الملائمة في البحرين لإجراء حوار جامع، وتحقيق المصالحة والإصلاحات التي تلبى تطلعات الشعب البحريني.

ألمانيا: وزير الخارجية الألماني فسترفيلي بعد لقائه مع ولي



عهد البحرين، ٢٨/١١/٢٠١١: الأمر يتوقف الآن على تطبيق التوصيات التي انتهت إليها لجنة بسيوني المستقلة؛ وكذلك التعاطي بصدق مع خروقات حقوق الإنسان التي تم رصدتها.

يمكن حل المشكلات السياسية الداخلية بالبحرين في تحقيق توازن سلمي، واحترام حقوق الإنسان والمواطن، وكذلك القيام باصلاحات سياسية.

اليابان: رحبت اليابان بتقرير لجنة تقصي الحقائق، جاء ذلك

في بيان لوزارة الخارجية في ٢٥/١١/٢٠١١. وأضاف البيان بأن اليابان تراقب عن قرب عمل اللجنة الحكومية التي شكلت لمتابعة تنفيذ توصيات التقرير، وأكدت على ضرورة أن لا تتكرر الحوادث الماضية. وقالت الخارجية اليابانية انها تتوقع أن تقوم حكومة البحرين بتنفيذ التوصيات بالسرعة الممكنة لإحداث تطور جوهري في إصلاح البلاد.

الصين: في ٢٨/١١/٢٠١١، متحدث باسم وزير الخارجية

الصيني رحب بخطاب الملك بمناسبة صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق، وأضاف بأن بلاده اطلعت على التقرير ورحبت بتعقيب الملك عليه، وأعربت عن أملها بأن يساهم صدوره في تعزيز مسيرة

ترحيب عربي وإسلامي بخطاب

الملك وتقرير (بسيوني)

رحبت دول عربية واسلامية بخطاب الملك يوم اطلاق تقرير بسيوني، والذي أكد فيه على أهمية تنفيذ توصياته. فقد أشادت الأردن (٢٤/١١/٢٠١١) بمضامين خطاب الملك على لسان وزير الخارجية الذي قال: (الأردن يحيي الجهود الصادقة والالتزام الواضح لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة بكشف الحقائق بشفافية ونزاهة وحيدة وتأكيد سيادة القانون وصور العدالة، كما يعبر الأردن عن تقديره للمسار الاصلاحى الذي يتبناه جلاله الملك).

من جهتها رحبت وزارة الخارجية التركية بصدور التقرير وما تضمن من توصيات؛ وأكدت في بيان صادر عنها قناعتها التامة بأن حكومة مملكة البحرين ستتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما جاء في التقرير من توصيات ونتائج، مُشددة على أن تشكيل اللجنة المستقلة يُعد نموذجاً مهماً في المنطقة.

وزير خارجية الإمارات قال في ١/١٢/٢٠١١ (إن الخطاب

الذي ألقاه الملك لدى تسلم تقرير لجنة بسيوني مهم، وان دول مجلس التعاون ترحب وتدعم الخطوات التي يتخذها جلالته). وأضاف: (إن جلاله الملك بتشكيل اللجنة، وبالافتتاح الذي أظهره، والخطوات التي يتخذها أعطى درساً للمنطقة وللعالم كله. كل الدول ترتكب أخطاء بشكل يومي، لكن الأمر الأصعب هو القيادة التي تتخذ القرار الصحيح في الوقت المناسب لمعالجة الأخطاء، ولبحث أفضل السبل لعدم تكرارها).

هذا ورحب مجلس وزراء خارجية الجامعة العربية في ٢٤/١١/٢٠١١ بخطاب الملك، وأشاد بالرغبة الأكيدة والجهود الصادقة من قبله لكشف الحقائق بكل شفافية ونزاهة، وتأكيد وسيادة القانون وضمن العدالة. كما رحبت المغرب على لسان وزير خارجيتها في ٢٥/١١/٢٠١١ بتقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، وأكدت على تعزيز الحوار الوطني وتقوية صرح البناء الديمقراطي.

من جانبه، أثنى أمين عام منظمة التعاون الإسلامي (٢٦/١١/٢٠١١) على خطاب الملك وتشكيله فريق عمل حكومي لتنفيذ توصيات تقرير بسيوني من أجل تهيئة الظروف لتفعيل الإصلاحات والمصالحة والحوار، مثنياً العزيمة الواضحة في تعزيز مسيرة الإصلاح، وتكريس حقوق الإنسان في البحرين.

مواقف المنظمات الحقوقية الدولية من تقرير (بسيوني)

ترحيب واستعداد للتعاون مع البحرين

ابتهجت المنظمات الحقوقية الدولية بتشكيل لجنة تقصي الحقائق، كما ابتهجت بالتقرير وما تضمنه من حقائق موثقة للأحداث الماضية الأليمة. واعتبرت تلك المنظمات أن ما جاء في التقرير يؤيد وجهات نظرها السابقة بشأن الأحداث وما جرى فيها. وحثت الحكومة البحرينية بالمبادرة في تنفيذ توصيات التقرير من خلال آلية تتسم بالشفافية والمصادقية والشمولية. وأملت أن يكون التقرير فاتحة لعلاقة جادة بينها وبين الجهات الرسمية البحرينية، بحيث تستطيع المشاركة في خدمة الواقع الحقوقي البحريني، وهي قد أبدت فعلاً استعدادها لوضع خبراتها في مساعدة البحرين، بما يؤدي الى مزيد من احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

تجدر الإشارة الى ان المنظمات الحقوقية الدولية قد دُعيت للمشاركة في اطلاق التقرير يوم ٢٣/١١/٢٠١١، والتقت

بعدها بالمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني البحريني.

وجه السرعة بتلبية توصيات اللجنة المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين والمحكوم عليهم بواسطة المحاكم الاستثنائية، وإعادة كافة المفصولين إلى أعمالهم، وجبر أضرار الضحايا. أيفكس: الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير: قامت سبع منظمات حقوقية بزيارة البحرين ما بين يومي ٢٠ و٣٠ نوفمبر ٢٠١١، وهي تمثل: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (مصر)، والخط الأمامي (أيرلندا)، مركز الخليج لحقوق الإنسان (أيرلندا/ لبنان)، مؤشر على الرقابة (المملكة المتحدة)، الدعم الدولي للإعلام (الدنمارك)، ولجنة الكتاب السجناء من القلم الدولي (المملكة المتحدة)، إضافة الى أيفكس. وقد حضر وفد هذه المنظمات مؤتمر إطلاق تقرير (بسيوني)، واجتمعوا مع وزيرة حقوق الإنسان، وأصدروا بياناً في ٣٠/١١/٢٠١١، طالبوا فيه بتطبيق توصيات لجنة تقصي الحقائق، خاصة فيما يتعلق بمعاينة المسؤولين عن الانتهاكات. وفضلاً عن ذلك قدموا بعض التوصيات للسلطات تتعلق بحرية التعبير والمحاكمات وإطلاق سراح نشطاء حقوق الإنسان. حقوق الإنسان أولاً، ٢٣/١١/٢٠١١: قالت المنظمة بأن لجنة بسيوني أكدت على ما كانت تقوله هي وغيرها من كبرى المنظمات الحقوقية العالمية، وعلى مدى أشهر عديدة، من أن هناك خروقات وانتهاكات لحقوق الإنسان في البحرين. وطالبت المنظمة الحكومة في البحرين بأن تبرهن للعالم أنها قد اعتمدت سياسة جديدة تختلف عن الماضي.

أوضاع حقوق الإنسان بشكل جوهري لا رجعة فيه). هيومان رايتس ووتش، ٢٣/١١/٢٠١١: استعرضت المنظمة تقرير بسيوني بشكل مختصر، وأوضحت ملامح الانتهاكات التي جرت والتي عرضها التقرير، وأضافت بأن النتائج التي توصلت إليها اللجنة المستقلة تطابق ما قامت هيومن رايتس ووتش ومنظمات أخرى بتوثيقه. فرونت لاين، ٢٤/١١/٢٠١١: استعرضت توصيات التقرير والانتهاكات التي وقعت وأضاف: (ترحب مؤسسة الخط الأمامي بصدور تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق المعينة من قبل الحكومة، والداعي إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الأفعال). الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ٢٤/١١/٢٠١١: تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن إشادتها البالغة بالبيان الذي ألقاه البروفيسور شريف بسيوني رئيس اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق.. وهو البيان الذي تناول مختلف أنماط الانتهاكات التي شهدتها البلاد والتي استخلصتها اللجنة عبر تحقيقات ميدانية وتوثيق شبه حصري للانتهاكات، والذي عكس الدقة والمهنية العالية لعمل اللجنة. كما تعرب المنظمة عن ترحيبها البالغ بالاستجابة القوية التي أبداها جلالة ملك البحرين لتوصيات اللجنة ومقترحاتها العملية، وعزمه على وضعها موضع التنفيذ، وموافقته على مشاركة منظمات دولية في متابعة إجراءات التنفيذ. وتتطلع المنظمة إلى قيام السلطات وعلى

العفو الدولية، ٢٣/١١/٢٠١١: أصدرت بياناً حمل عنوان: (البحرين، تقرير حاسم ينبغي أن يشكل نقطة تحول لحقوق الإنسان) قالت فيه: (نأمل أن تنظر الحكومة البحرينية لهذا التقرير التاريخي باعتباره يمثل نقطة تحول فيما يتصل بكيفية تعاملها مع انتهاكات حقوق الإنسان، وأن تستفيد من توصياته لوضع الأسس لإصلاح بعيد المدى). وقال فيليب لوثر، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالإنابة في المنظمة: (ان نمط الانتهاكات الذي وثقته لجنة تقصي الحقائق... ينبغي أن يعتبر من مخلفات الماضي؛ وعلى السلطات البحرينية أن تؤسس بشكل كامل لسيادة القانون، وأن توفر العدالة للضحايا). وأضاف: (ان قيام الملك بتشكيل لجنة تقصي الحقائق كان في حد ذاته معلماً وتطوراً تاريخياً، كما تشهد بذلك النتائج والتوصيات التي توصل اليها تقريرها. ويبقى المحك الحقيقي الآن، وهو مدى الجدية والنطاق والسرعة التي ستتحرك بها الحكومة البحرينية في مجال تنفيذ توصيات التقرير. وبصفة خاصة فإن على الحكومة الآن توفير العدالة، وضمن كفاية القوانين والتشريعات الوطنية لحماية الحقوق، وأن تعمل على مؤسسات المجتمع المدني، وقادة المعارضة لتكوين جهاز فعال ذي استقلالية حقيقية لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان وفق جدول زمني واضح). أطباء من أجل حقوق الإنسان، ٢٣/١١/٢٠١١: قالت في بيان لها أنها (ترحب بصدور تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وتدعو حكومة البحرين لتحسين

تقرير بيسيوني ووقوف الجوهريات الهدنية والسياسية في البحرين

أولاً . المجتمع الهندي

الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان،
٢٤/١١/٢٠١١: رحبت
بالتقرير وقالت: (التقرير
حفل بتوصيات مهمة قد
تعالج قدرًا لا يستهان به
من الانتهاكات الحقوقية



المرتكبة إذا ما وضعت هذه التوصيات موضع التنفيذ الفعلي، ولا سيما أن السلطة أقرت جزئياً بارتكابها). ودعت الجمعية إلى تشكيل لجنة محايدة ومستقلة تحت إشراف المفوضية السامية لحقوق الإنسان للقيام بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير ضمن فترة زمنية محدودة، باعتبارها الجهة الدولية المعنية بتنفيذ القانون الإنساني الدولي. كما دعت إلى وضع مبدأ العدالة الانتقالية والإنصاف والمصالحة موضع التنفيذ.

الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، ٢٤/١١/٢٠١١: أكد
الإتحاد على ما ورد في تقرير اللجنة بشأن إعادة المفصولين إلى أعمالهم، وتعويضهم عما لحق بهم، لأن ذلك يعزز الأمل في بحرين المستقبل والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. وشدد الإتحاد على حقيقة أن الفصل للعمال كان خارج الأطر القانونية، وطالب بمحاسبة من قاموا بإجراءات الفصل خلاف القانون، وكذلك من استهدفوا القيادات النقابية بسبب ممارستها لعملها النقابي، ورأى أن ذلك يعد ضماناً بأن لا تتكرر الممارسات المعادية لحرية الرأي والتعبير، والمتعارضة مع دستور مملكة البحرين، وحقوق الإنسان، والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وحقوق العمال. وشدد الإتحاد على حفظ كرامة المفصولين العائدين، وعدم الإساءة إليهم من خلال تخفيض مستوياتهم أو تغيير مواقع عملهم أو تهمةهم واعتبارهم موظفين زائدين عن الحاجة، أو تهديدهم بإعادة فصلهم إذا مارسوا حريتهم في التعبير عن آرائهم أو مارسوا عملهم النقابي.

معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٤/١١/٢٠١١: قال في
بيان له بأن ما مرت به البحرين من أحداث تطلب قراراً شجاعاً من عاهل البحرين، حين أصدر أمراً بتشكيل اللجنة المستقلة

لتقصي الحقائق لمعرفة ملابسات ما جرى، وإجراء تقييم شامل للأوضاع، تمهيداً لاتخاذ إجراءات جادة وفعالة لتحقيق المصالحة الوطنية وضمان ديمومة عجلة الإصلاح الوطني. واعتبر المعهد صدور تقرير اللجنة، بداية لمرحلة سياسية جديدة تتطلب قناعة جماعية مشتركة بين كافة مكونات المجتمع لتجاوز تداعيات الأحداث الماضية، والمضي لإنجاز ما تحتاجه عملية التحول الديمقراطي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وضمان سيادة القانون، وتطوير المؤسسات الدستورية القائمة. وأضاف بأن التقرير يعد إنجازاً فريداً في سياق تحقيق المصالحة الوطنية، مؤكداً على ضرورة الالتزام بتنفيذ توصياته وتنفيذها على أرض الواقع تحقيقاً لمبادئ العدالة، والتزاماً باحترام المملكة لتعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأشاد المعهد بجدية الحكومة في تنفيذ توصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق، وحرصها الكبير على الاعتراف بنقاط الخلل، والاستفادة من دروس الماضي نحو أداء أكثر فاعلية يتناسب مع طموحات المواطنين، والإنجازات التي حققتها. وأضاف المعهد بأنه يتطلع لتوفير البيئة الأكثر استقراراً لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بما في ذلك تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية.



الشيخ عيسى قاسم، ٢٥/١١/٢٠١١: اللجنة التي
أعلنت عن تقريرها جاء اختيارها من جانب الجهات الرسمية، ويترتب على ذلك أن كل ما يتضمنه التقرير من تسجيل انتهاكات لحقوق الإنسان هو بمنزلة اعتراف من السلطة نفسها بكل ذلك. إذا كان التقرير يرى أن ليس من اختصاصه الخوض في

المسألة السياسية، فإن ما أثبتته من انتهاكات واسعة وخطيرة لحقوق الإنسان لا يترك شكاً في ضرورة الإصلاح السياسي الجذري بصورة مستعجلة... في ضوء التقرير، صار لا بد للسلطة التي رضيت بلجنة تقصي الحقائق فيما انتهت إليه من أحكام،



والاجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق عدالة ناجزة للأفراد. وشدد التجمع على أن تكون لجنة تطبيق التوصيات، لجنة وطنية مستقلة ذات كفاءة ومهنية، ومن شخصيات وطنية لها اعتبارها، وذات سمعة وطنية ونزاهة مشهود لها، وإن أي دعوة نحو لجنة دولية أو

خارجية هي دعوة مرفوضة. وقال التجمع أنه يقف مع الشارع في حقه في التعبير بكل حرية عن رأيه بجميع اشكال التعبير السلمية، ودعاه إلى الحذر من ردود الافعال غير المدروسة التي قد تنال من الوحدة الوطنية او السلم الأهلي. وأبدى التجمع رفضه لعدد من التوصيات التي جاءت في التقرير، ومن بينها قضية الغاء العقوبات على المحتجزين، واعتبر ذلك تدخلاً من لجنة بيسيوني في القضاء، وهو أمر (لا يمكن للتجمع القبول به أو حتى تصوره).

جمعية الوفاق، ٢٤/١١/٢٠١١: أعلنت الوفاق رأيها الأولي في التقرير وتوصياته في مؤتمر صحفي، عقده مساعد الأمين العام للجمعية خليل المرزوق الذي قال بأن جمعيته بحاجة الى وقت لدراسة التقرير، لكنه اكد تقديره للتقرير وتوصياته، وشدد على أن (القضية الأم هي الديمقراطية وحكم الشعب لنفسه وأن يكون هو مصدر السلطات، ولا نرضى بظلم أي مواطن مهما كان انتماءه العرقي أو الطائفي. ما نطالب به نظام سياسي لا يظلم فيه أحد).

جمعية المنبر الإسلامي، ٢٧/١١/٢٠١١: تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق يمثل فرصة تاريخية للتسامي على الجراح، ويجب استخدامه في صالح البحرين من أجل تأصيل الثقافة الحقوقية والقانونية ونبذ التمييز. من منطلق وطني وإنساني لا نقبل أن تنتهك حقوق أي مواطن، بل أي إنسان على تراب وطننا، ويجب أن يطبق القانون وتسان كرامة كل من انتهكت حقوقه، وأن يحاسب من ارتكب تجاوزات من أي طرف كان.

جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، ٢٦/١١/٢٠١١: رحبت الجمعية بتقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، لأنه جاء على مستوى كافٍ من المهنية والحيادية، في الانطلاق من المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، ودعت الحكومة الى الالتزام بتوصياته. وازافت بأن التقرير عبر عن عدالة المطالب المرفوعة، وكشف عن أوجه الانتهاكات التي وقعت أثناء مواجهة الإحتجاجات. وأكدت الجمعية على محاسبة جميع المسؤولين

أن تنصف كل المظلومين وأن تحاسب كل المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبوها في حق المواطنين لينالوا جزاء جرائمهم، وأن تتخذ كل التشريعات والإجراءات العملية التي تمنع من تكرار مثل هذه الانتهاكات، على أن شيئاً لا يغني عن الإصلاح السياسي وتنفيذ المطالب السياسية للمعارضة كاملة، وهي مطالب لا يمكن التراجع عنها أو التنازل عن شيء منها على الإطلاق، وليس من مصلحة الوطن أن يكتفي بمهدئات وقتية ومسكنات للألم.

الشيخ عدنان القطان، ٢٥/١١/٢٠١١: قال أن البحرين تعيش لحظة تاريخية تزامناً مع تسلم جلالة الملك لتقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. وأوضح أن اللجنة أثبتت وعكست التزام قيادة البحرين بأهمية تسليط الضوء على حقائق الأزمة التي مرت بها البلاد، مؤكداً أن التقرير عكس التزام القيادة بالتعاون على تصويب الأخطاء في مجال التعامل مع التوصيات التي أوصت بها اللجنة. ونوّه الشيخ القطان الى ضرورة استثمار هذه المرحلة التاريخية من قبل الجميع لوضع حد للفضوى التي قد تؤثر على الوحدة الوطنية، وضرورة اعتماد مبدأ التوافق والتعاون والتسامح.

الشيخ علي مطر، ٢٥/١١/٢٠١١: التقرير سيكون في مصلحة الوطن وأمنه واستقراره، كما أن اللجان التي ستعمل على تطبيق بنود التقرير في أيدي أمينة، ونحن نثق بالقيادة وحرصها على مصلحة الوطن العليا، ونحن بدورنا نطالب بمحاسبة كل من تجاوز الحدود وأخطأ في حق الوطن وأبنائه، كائناً من كان، وزيراً، أو سياسياً، أو معارضاً. لقد اتخذ الناس مواقف متباينة من تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، بين مؤيد ومعارض، ومتهم أو مشكك في توصياته، وغيرها من المواقف وردود الفعل الارتجالية المتسرعة. وأقول هنا لا يمكن أن نبني أحكامنا ونتخذ مواقفنا بناءً على مقتطفات نشرت وأذيعت من بنود التقرير، بينما التقرير اشتمل على مئات الصفحات، وعشرات القضايا، وعلى الجميع التمهّل والتأني والتثبت، منعاً من اتخاذ موقف معين من أية جهة، أو تخوين لأي شخص من دون وجه حق، وعلى جميع الأطراف الابتعاد عن التهويل والمبالغة في ردود الفعل، والحذر من ترويج الإشاعات، وتناقل الأخبار والأحداث من دون تأكد وتحقيق.

ثانياً . الجمعيات السياسية

تجمع الوحدة الوطنية، ٢٣/١١/٢٠١١: شكر التجمع لجنة بيسيوني على عملها الكبير الذي قامت به، مع تحفظه على بعض ما جاء في تقريرها، وأكد احترامه لقيم حقوق الانسان

عن الانتهاكات التي نص عليها التقرير والتقيد بمبدأ أن لا أحد، مهما علا منصبه، معفي من المساءلة. وحثت الجمعية الحكومة على المبادرة الفورية في إزالة الضرر الذي لحق بالضحايا، بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإطلاق سراح المعتقلين، وإيقاف المحاكمات، وإعادة المفصولين إلى أعمالهم السابقة، بما يؤسس لمناخٍ يحول دون تكرار ما جرى من انتهاكات.



اجتماع لقوى المعارضة مؤخراً

وعلى صعيد آخر، دعت جمعية المنبر، إلى إيقاف خطابات التحريض الإعلامي وبت الكراهية ضد أي مكون من مكونات المجتمع، ومحاسبة المسؤولين عن هذا النهج الإعلامي المدمر الذي كان له أكبر الأثر في التصدع الحاصل في وحدتنا الوطنية. وأوصت الجمعية بالشروع في حوار وطني حقيقي وجاد يُمهّد لتحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح المنشود، بإيجاد حل جذري للأزمة السياسية والدستورية في البحرين وتحقيق الإرادة الشعبية.

جمعية وعد، ٢٠١١/١١/٢٧: نرى ضرورة قصوى في تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق. إن أبرز ما جاء في التقرير هو الوصف الفظيع لعمليات التعذيب التي قامت بها عدة أجهزة، الأمر الذي دعا بسيوني إلى إعداد توصية بقصر دور أحد الأجهزة الأمنية على جمع المعلومات، وليس القبض وتنفيذ العقوبات الصادرة.

جمعية التجمع الوطني الوحدوي، ٢٠١١/١١/٢٧: على الدولة أن تقتنع أنه لا استقرار في البحرين من دون حل سياسي، كما أن على الجهات الحقوقية والدولية متابعة تنفيذ توصيات لجنة بسيوني ليكونوا مظلة لذلك ويتم التأكد من تنفيذها. ما نريده هو تطبيق توصيات لجنة بسيوني، والدولة مطلوب منها تطبيق التوصيات لأنها هي من شكلت اللجنة.

جمعية التجمع القومي، ٢٠١١/١١/٢٧: التقرير حدد مسؤولية بعض الجهات الرسمية عن هذه الانتهاكات، والحل

يكن في الجانب السياسي والدستوري للخروج من الأزمة، وفي اعتقادنا أن التقرير يقدم مثل هذه الفرصة إذا ما كانت النوايا صادقة والإرادة السياسية موجودة. من الممكن البدء في إعادة صياغة الشكل السياسي للدولة بدءاً بالدستور وإلى جميع التفاصيل المتعلقة بالجوانب التنفيذية والسياسية والتشريعية.

جمعية العدالة والتنمية، ٢٠١١/١١/٢٤: تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق وخطاب جلالة الملك يدعوان إلى ترسيخ الثوابت واستعادة اللحمة الوطنية ومد جسور الثقة. التقرير اتسم بالواقعية والشفافية، وبيّن أوجه القصور، وجوانب العلاج. تقرير بسيوني سيؤسس لمرحلة جديدة في البحرين. نطمح كبحريين أن يتم تنفيذ التوصيات والعمل بها في أقرب فرصة ممكنة حتى نتناسى ما خلفه الماضي.

كتلة المستقلين النيابية، ٢٠١١/١١/٢٣: اعتبرت الكتلة إطلاق التقرير حدثاً تاريخياً في مسيرة البحرين الديمقراطية، وإضافة نوعية إلى التزامات المملكة باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما يتوافق والمعايير الحقوقية الدولية في إطار من المصادقية والشفافية. وأشادت الكتلة بتعاون الحكومة مع اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، وإقرارها بمحاسبة المسؤولين عن أي تجاوزات في التعامل الأمني مع المواطنين، وتأسيس صندوق خاص لتعويض المتضررين من الأحداث، وتعزيز استقلالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، باعتبارها خطوات مسؤولة تؤكد تمسك الحكومة بترسيخ مبدأ العدالة والإنصاف، وعدم التستر على أي أخطاء، والمساواة في تطبيق القانون على الجميع، بما يدعم الاستراتيجية الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان. ودعت الكتلة كل الأجهزة الحكومية والقوى السياسية والمجتمعية والأهلية إلى احترام نتائج التقرير والالتزام بما ورد فيه من ملاحظات وتوصيات، بما يساهم في فتح صفحة جديدة بين جميع أبناء الشعب البحريني بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والطائفية والايديولوجية، وتعزيز الثقة المتبادلة والتسامح والتعايش السلمي في إطار الوحدة الوطنية، وصيانة الأمن والاستقرار، بما يحقق المصلحة العامة، ويدفع عجلة الإصلاحات السياسية والديمقراطية والتنمية.

كتلة البحرين النيابية، ٢٠١١/١١/٢٣: رحبت بالتقرير، ودعت الجميع إلى تقبل نتائجه وتوصياته، تعبيراً عن مدى تمتع مكونات المجتمع البحريني بروح الديمقراطية والأريحية، ذلك أن الاعتراف بالأخطاء والعمل على تفادي وقوعها في المستقبل، عبر محاسبة المسؤولين عن وقوعها، واستئصال أسباب إمكانية تكرارها، هو الضمانة لاستمرار عجلة النهضة على مختلف الأصعدة. وأضافت بأن مشروع لجنة التحقيق سيدعم مسيرة الإصلاح إذا تم التعامل مع النتائج والتوصيات بحكمة وقراءة واقعية للحقائق.

الشفيعي للعربية نت:

تنفيذ توصيات (بسيوني) ينقذ البحرين من الطائفية والإسداد السياسي

ما هي الصعوبات التي تعتقد أنها ستواجه تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والتي عرفت بإسم (لجنة بسيوني)؟

أول المصاعب هي القبول بالتقرير من كل الفرقاء: المعارضة والحكومة. الحكومة رحبت وقبلت بالتقرير وأكدت على ذلك. ولكن، وحتى الآن، ليس هناك تأكيداً على مشاركة المعارضة في اللجنة التي يفترض أن تشكل لتنفيذ التوصيات، حسب ما طلب تقرير بسيوني.

وثاني المصاعب: مسألة التطبيق وآلياته التي هي ليست واضحة حتى الآن.

وثالث المصاعب تتعلق بترابط الموضوع السياسي بالموضوع الحقوقي. هناك من يرى ضرورة التحرك على المسارين، بحيث يرفد أحدهما الآخر بزخم الإستمرار، وليشكلاً معاً نواة الثقة التي ضاعت بين مكونات المجتمع البحريني وفئاته السياسية. لكن هناك من يعتقد أيضاً، بأن التقدم على المستوى التنفيذي لتقرير بسيوني في المجال الحقوقي سيبنى الثقة ويمهد الطريق للحل السياسي التوافقي للأزمة، التي هي في جوهرها سياسي. وعموماً، فإن مجمل الحل بيد السلطة التنفيذية الآن. فالتوصيات ترتبط بها في الأكثر.

برأيك، هل ستطبق الحكومة جميع توصيات التقرير، حتى تلك الموجهة إلى بعض الدوائر الرسمية؟

أعتقد بأن من طلب بتشكيل اللجنة وتحمل بشجاعة نتائجها، وأعلنها أمام الملأ العام بحضور دولي وحقوقي وإعلامي مشهود.. لا أظنه غير جاد في تطبيق التوصيات، التي أعتقد أنها تصب في مصلحة بناء الدولة، وبناء المجتمع (الإندماج الإجتماعي). أمل ان تكون هناك جدية في التطبيق، خاصة وأن العالم لم يكتف بأن يكون شاهداً على انطلاقه فحسب، بل وعلى تنفيذه أيضاً. لا ننس هنا أن جلاله الملك اتخذ بعض الخطوات المهمة حتى قبل

صدور التقرير، ومنها تشكيل صندوق تعويض للمتضررين من الأحداث، وكذلك اصدار أمر ملكي بتشكيل لجنة وطنية تتكفل بوضع خطة عمل لتنفيذ توصيات تقرير بسيوني.

ما هي الوزرات التي تعتقد أنها ستم بعملية تغيير في هيكلتها بسبب تقرير بسيوني؟

هناك حاجة للإلتزام بما جاء في تقرير بسيوني بشأن بعض الوزارات والأجهزة. وفي المجمل فإن من مصلحة البحرين، وبعد هذه التجربة المريرة التي مرّت بها، أن تراجع أداء أجهزتها وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتفعيلها وإصلاحها من أجل انطلاقة أفضل. اي ان المقصود هو أحداث تعديلات إدارية ومؤسسية وتشريعية تتناسب مع معطيات المرحلة الحالية، وهذا هو بالضبط ما جرى الحديث عنه من قبل عدد من المسؤولين بمن فيهم جلاله الملك.

كيف تقيم تعامل الحكومة البحرينية مع الأزمة، منذ حدوثها وحتى هذه اللحظة؟

لم يكن أداء الحكومة ولا المعارضة ولا منظمات المجتمع المدني ولا الأجهزة الإعلامية بمستوى الأزمة. فقد كشف تقرير بسيوني عن أخطاء لدى الحكومة ولدى المعارضة ولدى وسائل الإعلام وغيرها. ولكن الشجاعة أن تعترف بالأخطاء، والأكثر أهمية أن تفكر للمستقبل وأن تحاول إصلاح الوضع وتتجنب

العربية

الرئيسية الشرق الأوسط العالم الأسواق العربية الرياضة طب وصحة ثقافة وفن تكنولوجيا

عاجل نصر الله: لا تريد أن ندخل في معركة مع أحد في داخل لبنان

آخر تحديث: الأحد 02 محرم 1433 هـ - 27 نوفمبر 2011م GMT 18:50 - KSA

قال إن المنظمات الحقوقية الدولية أيدت نتائج التقرير الشفيعي: تنفيذ توصيات "بسيوني" ينقذ البحرين من الطائفية والإسداد السياسي

الأحد 02 محرم 1433 هـ - 27 نوفمبر 2011م

• القيم الوثائقي: ابن العم
• الأمم المتحدة: ارتفاع عدد قتلى الاضطرابات في سوريا إلى أكثر من 4000
• المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تؤكد ارتفاع حرارة الأرض
• مهرجان "الشرق الأوسط.. ما الذي تستطيعه السينما" نقاشات لأفلام "السلام"
• خبراء: برلمان مصر القادم سيقتسم سياسية من الإخوان واليسار والشيوعيين

مدير مرصد البحرين لحقوق الإنسان

دبي - فهد سعود

اعتبر حسن موسى الشفيعي، رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان المستقل، أن أول المصاعب التي ستواجه تنفيذ توصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق في البحرين، هي القبول بالتقرير من كل الفرقاء: المعارضة والحكومة. مشيراً أن تنفيذ هذه التوصيات سينقذ البلد من الفتنة الطائفية والإسداد السياسي.

29 Tweet 3 Like

ستوديو

العربية نت، ٢٧/١١/٢٠١١

التجاوزات والأخطاء من أن تتكرر. لا يجب أن نتحصر في اللحظة الراهنة، وإنما يجب ان نفكر كيف نتحرك الى الأمام. هذا ما على الحكومة والمعارضة أن يفعله.

كيف يمكن ضمان أن توصيات التقرير ستطبق وأنها ستساهم في تطوير حقوق الإنسان في البحرين، وتحل الأزمة السياسية بين المعارضة والحكومة، طالما أن هناك بعض الفئات أيدت حتى الآن تحفظها عليه؟

كان متوقفاً ان يتحفظ أكثر من طرف على التقرير: هناك جماعة التحالف من أجل

الجمهورية، وهناك نسبة من الجمهور السنّي أيضاً أبدت عدم ارتياحها من التقرير. الحقيقة أن تطبيق التوصيات فيه انقاذ للبلد كلها. فيه انقاذ للدولة ومؤسساتها، وللمعارضة، ولشعب البحرين من الفتنة الطائفية، ومن الإنسداد السياسي.

العالم ينتظر الخطوات العملية للحل. ومن المؤكد ان تعاون المعارضة مع الحكومة سيسهل الأمر ويعيد بعض الثقة بين الأطراف السياسية؛ كما أن تطبيق التوصيات بحاجة الى تهدئة للشارعين السنّي والشيعي، والى حكمة من وسائل الإعلام والصحافة. يجب ان لا يعتبر كل طرف ان التقرير ضده، وان تطبيق التوصيات جاءت في غير صالحه. المطلوب ايجاد مناخ ونية صادقة في التطبيق. ربما هناك اطراف خارجية لا تريد التقرير ولا توصياته، ولكن الأمر يعتمد في النهاية على أداء الحكومة وعلى موقف شعب البحرين بكل قواه وفئاته.

الى أي حد سيكون التقرير مقنعاً للمنظمات الحقوقية الدولية، وكيف ستنظر تلك المنظمات الى البحرين في المستقبل في حال مضت في تطبيق توصيات تقرير بسيوني؟

المنظمات الحقوقية والدولية كانت مؤيدة تماماً لتقرير بسيوني، وهي تقف مع أي خطوات في تطبيق توصياته، كونها ستؤدي الى المزيد من احترام حقوق الإنسان. من المؤكد أن كل خطوة تمضي فيها الحكومة باتجاه تطبيق تلك التوصيات ستلقى ترحيباً كبيراً من الحقوقيين في الداخل والخارج. لا أشك في ذلك. بعد التطبيق ستكسب الحكومة المزيد من الثقة، وتعيد للبحرين صورتها المتسامحة والمعتدلة والمحترمة للقانون والمتدرجة في طريق الديمقراطية. كما ستتولد ثقة أكبر بين السلطة والمعارضة، وستعقلن الشارع، وسيضخج الحل السياسي. هذا ما نؤمله نحن وغيرنا.

هل سينعكس التقرير في تطوير أداء الأجهزة التنفيذية من جهة بذل الجهود أكثر لمنع وقوع تجاوزات لحقوق الإنسان في المستقبل؟

هذا ما نأمله، ولا فائدة في التقرير ان كانت الأمور ستعيدنا الى نفس المربع من الأخطاء. ولقد أكد جلالة الملك في خطابه الأخير على ذلك مراراً. لقد مرت البحرين بتجربة، شعباً وحكومة وأجهزة رسمية وأمنية. يفترض ان الجميع تعلم شيئاً من الأزمة. ورجال الأمن ومؤسساته يفترض أن يكونوا قد تعلموا درساً بأن يلتزموا بالقانون وأن يقوموا بتأهيل الكوادر حتى لا يُخترق سقف حقوق الإنسان التي أكد عليها الدستور البحريني وميثاق العمل الوطني، وكذلك المعاهدات الدولية التي صادقت عليها البحرين. كل شيء يجري خلاف القانون مفسدة للدولة وللسلم الإجتماعي.

الشفيعي لسي إن إن:

التقرير مخرج للبحرين، وليس وسيلة تغالب سياسي

أجرى موقع سي إن إن العربي مقابلة مع رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، حسن موسى الشفيعي، وذلك في ٢٨/١١/٢٠١١، تحدث فيها عن قضايا مختلفة تتعلق بنتائج وتوصيات تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق (ما عرف بتقرير بسيوني). فقد أكد الشفيعي على أهمية التقرير وتطبيق توصياته مشيراً الى أنه (يمثل بداية مخرج للبحرين حكومة ومعارضة وشعباً، من المأزق السياسي والطائفي، من أجل استعادة العافية للحياة السياسية والاجتماعية).

وشدد الشفيعي على حقيقة أن قيمة التقرير (تكمن في تطبيقه، وبالسرعة الممكنة، وعبر تعاون الجميع في ذلك سواء كانوا معارضة أو مؤسسات مجتمع مدني) معتبراً أن ما جاء في التقرير من حيثيات وتوصيات (أثبت حيادية اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ومهنية أعضائها واستقلالهم، وحرصهم على أن يكون التقرير شفافاً، كونه أحد أهم نقاط البداية لمعالجة الأخطاء التي تراكمت وأدت إلى انزلاق البلاد

والمشاركة في البناء الوطني سياسياً عبر مصالحة تعيد الثقة بين الأطراف جميعاً، كما بين الطوائف أيضاً).

وعن توقعات بعض أطراف المعارضة، وعلى رأسها حركة الوفاق، من التقرير تقديم بعض الحلول السياسية للأزمة وليس الجانب الحقوقي فقط، قال الشفيعي: (هناك حاجة إلى حلول سياسية، ولكن لم يكن التقرير يستطيع أن يتحدث عن الموضوع



السياسي في العمق لأنه خارج اختصاصه). وأكمل: (بيد أن القراءة السياسية للتقرير ممكنة ولا تغيب عن المعارضة أو الحكومة أو المتابع السياسي للوضع القائم. إن كل ما جرى يعتبر عملاً سياسياً وحقوقياً بامتياز، وان المصالحة الوطنية سياسياً تستدعي معالجة الأخطاء القائمة على الأرض تمهيداً لها كما هو مؤمل. أعتقد بأن إصلاح الوضع الحقوقي سيكون أفضل بوابة لحل الخلافات السياسية) على حد تعبيره.

مقتطفات حقوقية

ولي العهد: البحرين تأثرت بالربيع العربي

بنا، ٢٠١١/١١/٣٠



الربيع العربي الذي ترك آثاره على عدة بلدان عربية بزخمه كموجة جديدة اجتاحت المنطقة، تأثرت به مسيرتنا الديمقراطية؛ ولقد كان للقرار الشجاع والوطني المسئول الذي اتخذته جلالة الملك بتشكيل

اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، نتائج وطنية إيجابية، نأمل بإيجاد آليات تنفيذ مناسبة لتوصياتها، بحيث تتمكن مملكة البحرين من تجاوز التحديات التي مرت بها في الأشهر الأخيرة، وتركت آثاراً سلبية على اقتصادها ونموها الذي شكل ظاهرة مميزة وفريدة في سرعة نموه في العشر سنوات الماضية.

وزير الخارجية: التقرير مؤثر جداً

٢٠١١/١١/٢٨



التقرير مهم وشامل وتطرق لأمر كثيرة، وبالنسبة لي شخصياً، فإن التقرير مؤثر جداً لما جاء فيه. لم أتفاجأ بالأمر التي غطاها التقرير، لأننا كنا نتابع مع اللجنة ونعرف من قاموا بمقابلتهم وما هي الملفات التي سينظرون فيها، ولذلك عرفنا الجوانب التي

سيغطيها التقرير، ولكن العمق والمعلومات التي وردت فيه كانت مؤثرة جداً، وهناك الكثير من الأمور المحزنة التي ما كنا نتصور أن تحدث في البحرين، ولذلك فإن المسئولية الآن وبحسب توجيهات جلالة الملك هي تطبيق توصيات التقرير بكل أمانة. التقرير قدم لنا النصيحة الصحيحة، وكنا دائماً نتقبل النصائح، وذلك ما يمكن أن نستفيد منه كثيراً.

مسألة إصلاح الأجهزة التي تطرق إليها التقرير قد لا تتمكن أن نقوم بها بأنفسنا، وقد لا تكون لدينا الخبرة الكافية للقيام بذلك، ولكن دون شك فإن لدى البحرين الكثير من الأصدقاء من دول العالم يمكن أن يساعدوا في ذلك، عن طريق الخبراء المناسبين أو المستشارين الحقيقيين الذين سيكون لهم دور في تطوير الأجهزة. إن حقوق الإنسان يجب أن تحترم وأن تدخل في أي عمل يقوم به الموظفون في الحكومة. إن عدم تكرار ما حدث يتطلب الإصلاح والمراقبة، وإذا تأكدنا من تطبيق ذلك فإننا سنخطو خطوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان.

وزارة حقوق الإنسان: ملتزمون بالتقرير

٢٠١١/١١/٢٥



أصدرت وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بياناً حول تقرير بيسيوني قالت فيه أنه يعزز المصالحة والاحترام ويسعى لحماية حقوق الإنسان في البلاد. ورأت الوزارة أن لجنة تقصي الحقائق قامت بإجراء تحقيق غير

متحيز، بحيث سمح بتحليل شامل ومفيد للظروف، مع تحليل للدوافع التي كانت وراءها. واعتبرت الوزارة العمل المهني الذي قامت به اللجنة على درجة عالية من الأهمية، وتوجهت بالشكر لأعضائها على جهودهم وعلى الوقت الذي بذلوه للتحقيق في الأحداث التي وقعت في البحرين. وأكد البيان بأن الوزارة ملتزمة باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للمساعدة في إعادة الثقة بين جميع مكونات المجتمع، وبناء ثقافة متينة لحقوق الإنسان، مؤمنة أن يؤدي تعاونها مع الشركاء الدوليين إلى نجاح عملية الإصلاح والمعالجة لمنع وقوع الانتهاكات مستقبلاً.

تقرير البحرين: فرصة للإصلاح

جاين كينينمونت، باحثة في تشاتام هاوس، ٢٠١١/١١/٢٤



هناك الآن فرصة أمام الحكومة لاستخدام هذا التقرير كنقطة انطلاق لإجراء إصلاحات مطلوبة. الكثير سيعتمد على الإجراءات التي سيتم اتخاذها في الأيام المقبلة، سواء من جانب الحكومة أو من جانب المعارضة. فمن جانب الحكومة، هل سيكون هناك إفراج عن السجناء السياسيين؟ أو أي تعديل

وزاري؟ هل سيكون هناك أي تحول نحو تمثيل سياسي أكبر؟ ومن ناحية المعارضة: هل ستضع برنامجاً لحوار وطني حقيقي وجاد، وتوفر الحوافز للحكومة كي تقوم بالإصلاح؟

يبدو لي أن هذا التقرير هو الفرصة الأفضل والمتاحة في هذا المشهد السياسي شديد الاستقطاب والقاتم. ستقوم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحلفاء آخرين بتشجيع الحكومة البحرينية على تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق؛ إصلاحات لجهاز الأمن الذي هو بأشد الحاجة إليها، إضافة إلى الإصلاحات السياسية والتي هي أكثر أهمية. هناك فرصة للحكومة والمعارضة لاغتنام هذه الفرصة للشروع في عملية جادة للحوار حول الإصلاح السياسي.



الشفيعي في حوار مع قناة مصر ٢٥



مع خبير القانون الدستوري
د. كمال أبو المجد



مع أمين عام والمدير التنفيذي
للمنظمة العربية لحقوق الإنسان



مع د. محمد عبدالغفار، رئيس مركز
البحرين للدراسات الإستراتيجية



لقاء مع ON TV



مع د. حافظ بوسعدة، رئيس المنظمة
المصرية لحقوق الإنسان



مع فيجاي نغراش من المجلس الدولي
لسياسات حقوق الإنسان بجنيف



مع الأستاذ محمد فائق، نائب رئيس
المجلس القومي لحقوق الإنسان



الشفيعي في حوار مع
صحيفة الدستور المصرية



لقاء مع ANB

نشاطات ولقاءات

قام رئيس مرصد البحرين بعدة زيارات في إطار عمله الحقوقي، الى جنيف، والقاهرة، وعمان، والبحرين، وقد التقى بعدد من نشطاء حقوق الإنسان، والكثير من المنظمات الحقوقية العربية والدولية، ومراكز البحث، وشخصيات سياسية وقانونية، كما أجرى عدداً من المقابلات الصحافية (الأهرام، والدستور، والأخبار المصرية، العربية نت، وموقع سي ان ان، والشرق الأوسط)، واللقاءات التلفزيونية (مصر ٢٥: ON TV؛ و ANB، وروسيا اليوم، اضافة الى تلفزيون البحرين). من الشخصيات التي التقى بها: د. هالة مصطفى، رئيسة تحرير مجلة الديمقراطية؛ وبهي الدين حسن، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان؛ وبيتر غروهمان، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين؛ ود. باقر النجار، جامعة البحرين؛ ورئيس مجلس الشورى السيد علي بن صالح الصالح؛ وفرج فنيش، رئيس قسم الشرق الأوسط في المفوضية الدولية لحقوق الإنسان؛ ود. علي المرّي، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر؛ ونضال منصور، رئيس مركز حماية وحرية الصحفيين؛ وعادل سليمان من راديو بي بي سي العربي؛ و أنتوني ميلز، مدير المعهد الدولي للصحافة؛ وجودر باربورا من منظمة المادة ١٩؛ ود. عصام زين العابدين من منظمة الحق الفلسطينية؛ وغيرهم.

خبر: رحب رئيس المرصد بزيارة المفوضية السامية لحقوق الإنسان للبحرين، كما أثنى على بروتوكول التفاهم بين البحرين والصليب الأحمر الدولي بشأن تدريب منتسبي الداخلية وزيارة السجون، ودعا الى البناء على تقرير بسبوني وتطبيق توصياته (الشرق الأوسط، ١٢/١٢/٢٠١١).

ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام العربي



المشاركون في ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام



مع الإعلامي وضاح خنفر



مع حنين زعبي، من التجمع الوطني الديمقراطي الفلسطيني



جانب من ملتقى عمان

ومواقفها من الربيع العربي، رأى الشفيعي أن دورها كان إيجابياً، وكانت مهمته رصد وتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان التي زادت في فترات الإحتجاج؛ كما أنها لعبت ببياناتها وعلاقتها الدولية دوراً أساسياً في المجال الإعلامي والضغط السياسي. ان جزء كبيراً من الدعم الدولي لحركات الشعوب العربية كان سببه نشاط تلك المنظمات الحقوقية.

بين بعضهم البعض وبدون أسماء معروفة، وهذا ما جعل الثورات العربية دون قيادات معروفة وصعب على الأنظمة قمعها، كما صعب على الأحزاب السياسية احتواءها.

• اذا كان الإعلام الرسمي مضللاً ومخدراً وكاذباً، فإن الإعلام الشعبي من خلال قنوات التفاعل الإجتماعي استطاع أن يكتسب مصداقية أكبر، وتفاعلاً أعظم من الإعلام الرسمي، بحيث انه لم يهمله فقط، بل جعله اعلاماً لا قيمة كبيرة له. المهم أن الإعلام الشعبي من خلال مواقع التفاعل الإجتماعي هو إعلام ملك للجمهور يشترك فيه آلاف من البشر ويتفاعل معه الملايين. وقدرة الأنظمة على تطويع مواقع التفاعل الإجتماعي لصالحها محدود رغم كل المحاولات.

وفي محور: هل الإعلام العربي صانع للثورات والحركات الاحتجاجية ومحرض عليها.. أم ناقل للأحداث؟ عرض رئيس المرصد حسن الشفيعي النقاط التالية:

• بعض الإعلام العربي كان صانعاً وناقلاً للأحداث، كما هو حال قناة الجزيرة. ويمكن القول بأن كثيراً من القنوات العربية كانت ناقلة للحدث على الأقل بالنسبة لبعض الدول التي حدثت بها احتجاجات، بالرغم من حقيقة أن المواد المنقولة كان قد صنعها شباب الإحتجاجات والثورات. بعض القنوات لعبت دور المحرض والناقل في دول بعينها، في حين كانت معارضة للثورات في أماكن أخرى، أي أن التغطية كانت ذات ميول سياسية خاصة.

• في الجملة فإن تغطية الإعلام العربي للثورات ابتعد عن النهج الموضوعي، وربما وصل بعضه الى حد الإسفاف، ما أفقدها بلا شك بعض الجمهور والمصداقية. لقد كانت الأولويات بالنسبة لها مبنية على أجندة سياسية. البي بي سي العربية كانت أقل الخاسرين، والسبب أنها أكثر نكاً وخبرة وموضوعية في نقل الأحداث والتعليق عليها، وشمولية تغطيتها لجميع الثورات.

وفي محور دور المؤسسات الحقوقية

شارك مرصد البحرين لحقوق الإنسان في ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام الذي انعقد في الأردن في ٧-١٢/٢٠١١، والذي حضره حشدٌ من الحقوقيين والإعلاميين والفنانين والبرلمانيين والقضاة والقانونيين والباحثين المتخصصين سواء من العرب أو الأجانب. كان هدف المؤتمر: دعم حرية واستقلال الإعلام في العالم العربي من خلال بناء شبكة من المدافعين عن حرية الإعلام لمأسسة جهود الدفاع عن حرية الإعلام ووضع استراتيجية عربية لدعم استقلال وحرية الإعلام والحد من الإنتهاكات الواقعة ضده، وتعزيز البيئة المجتمعية الحاضنة له. نظم الملتقى ودعا له مركز حماية وحرية الصحفيين، والذي يتخذ من عمان مقراً له.

رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، قدّم مداخلات في عدد من محاور النقاش، ففي محور الإعلام الجديد ومواقع التفاعل الإجتماعي أشار الى التالي:

• مواقع الإتصال الإجتماعي كسرت الإحتكار الإعلامي الرسمي، وخلقت فضاءات عديدة للجمهور للتعبير عن نفسه ولصناعة رأي عام يخدم قضايا محددة. وبالرغم من أنه لا يمكن قياس تأثير المواقع الاجتماعية الجديدة، إلا أنها وبلا شك أنتجت مواداً وأعادت إنتاج ونشر مواد اعلامية كان لها دور كبير في تحريك الشارع.

• مواقع التفاعل الإجتماعي، لعبت دوراً في تنظيم الحراك السياسي الشعبي، ومنحت الشباب القدرة على التنسيق في الجهود، بشكل غير مسبوق في التاريخ. بمعنى آخر، لعبت دور البديل عن الأحزاب في تنظيم طاقات المجتمع الشبابية وفي تحريضها وتغذيتها بالمواد الإعلامية، وفي توجيهها نحو أهدافها السياسية، بعيداً عن المراقبة.

• كان دور مواقع التفاعل الإجتماعي أكبر بكثير من دور الإعلام المحرض والموجه من بعض الفضائيات العربية؛ لأن نجاح الثورات كان يعتمد ليس فقط على التغذية والتوجيه العام، بل الأهم تنظيم قوى المجتمع، وهو عمل قام به مواطنون أصلاء